جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة نهاية الطور تدخل ضمن نيل متطلبات شهادة ليسانس

ميدان: علوم اقتصادية، التسيير و وعلوم تجارية

شعبة علوم التجارية

سياسة تشجيع الصادرات غير النفطية في الجزائر

"دراسة حالة الجزائر2000-2023"

تخصص: مالية وتجارة دولية

من اعداد الطلبة:

- البرج إسحاق
- شنينة مولود عبد القادر

تحت اشراف الاستاذ:

د. خطوي منير

السنة الجامعية: 2025/2024

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة نهاية الطور تدخل ضمن نيل متطلبات شهادة ليسانس

ميدان: علوم اقتصادية، التسيير و وعلوم تجارية

شعبة علوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

سياسة تشجيع الصادرات غير النفطية

"دراسة حالة الجزائر2000-2023"

من اعداد الطلبة:

البرج إسحاق

شنينة مولود عبد القادر

تحت اشراف الإستاذ:

د. خطوي منير

السنة الجامعية: 2025/2024

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت إهدائها وتقديمها إلى والدي وعائلتي

وكل من علمني حرف .... إلى العقول النيرة أين ما حلت وارتحلت

البرج إسحاق

الإهداء

الحمد لله الذي لا يبلغ الحمد منتهاه

أهدي ثمرة نجاحي إلى من كان لهما فضل في دربي و من أنارا لي طريق العلم منحاني مشعل الحكمة و الصبر و التعلم إلى أمي و أبي راجيا من المولى القدير أن يطيل عليها دوام الصحة و العافية .

و إلى أخواتي كلا باسمها أن يحفظهن المولى من كل شر و إهداء خاص إلى آخر العنقود مريم راجيا الله أن يوفقها في شهادة البكالوريا و إلى أبناء أختي عبد الباسط و شيماء .

كما لا يفوتني أن اترحم على خالتي زينب و جدتي أمينة و أن أوجه الشكر الجزيل إلى عائلة شنينة و لكحل و في مقدمتهم جدي العيد لكحل الذي نطلب له الشفاء العاجل إن شاء الله و إلى أختي اسمي ن.ب التي مدت لي يد العون في إتمام هدا العمل و إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد أن يجزيهم الله خير الجزاء .

شنينة مولود عبد القادر

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرنا أن نتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف " خطوي منير " الذي لم يبخل علينا بدعمه وتوجيهاته القيمة، فكان نعم المرشد والموجه خلال مسارنا البحثي، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى جميع الأساتذة الأفاضل في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لما قدموه لنا من علم ومعرفة ساهمت في إثراء تكويننا الأكاديمي طوال الخمس السنوات الفارطة.

ونخص بالشكر كل الذين شاركونا هذه الرحلة العلمية، وقدموا لنا المساندة والتشجيع.

جزى الله كل من ساهم في إنجاز هذا العمل خير الجزاء، وجعل جهوده في ميزان حسناته.

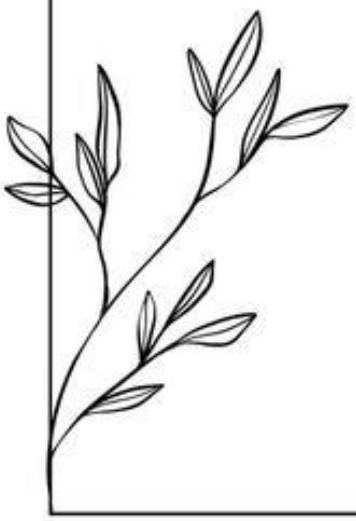

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز جهود الدولة الجزائرية في تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية للصادرات غير النفطية وأهميتها في دعم الاقتصاد الوطني. كما تم تحليل السياسات المعتمدة في هذا المجال، معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الإحصائيات المتعلقة بالفترة المدروسة. توصلت الدراسة إلى أن الجزائر، رغم تعدد المبادرات والإجراءات، لم تحقق الأهداف المرجوة في تنمية صادراتها غير النفطية، وهو ما يستدعي اعتماد سياسات أكثر فعالية واستجابة للتحديات الهيكلية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: الصادرات غير النفطية في الجزائر، تشجيع الصادرات في الجزائر، تنويع الاقتصاد في الجزائر .

Abstract:

This study aims to highlight the Algerian state's efforts to promote exports outside the hydrocarbon sector by addressing the fundamental concepts of non-oil exports and their importance in supporting the national economy. It also analyzes the policies adopted in this regard, using a descriptive and analytical approach based on statistical data for the studied period. The study concluded that despite various initiatives and measures, Algeria has not yet achieved its desired goals in developing non-oil exports. This calls for the adoption of more effective and adaptive policies to meet the existing structural challenges.

Keywords: Non-oil exports, export promotion, economic diversification.

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الملخص	III
فهرس المحتويات	III III
قائمة الجداول	III
قائمة الاشكال و الملاحق	III
المقدمة	ب–د
الفصل الأول: الادبيات النظرية للصادرات الغير نفطية	
تمهيد	09
المبحث الاول: ماهية الصادرات غير النفطية	10
المطلب الاول: تعريف الصادرات غير النفطية	10
المطلب الثاني: أنواع الصادرات غير النفطية	10
المطلب الثالث: اهمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد الوطني	12
المبحث الثاني: سياسات تشجيع الصادرات غير النفطية	14
المطلب الاول :مفهوم سياسات تشجيع الصادرات	14
المطلب الثاني: اليات سياسات تشجيع الصادرات غير النفطية	15
المطلب الثالث: أهداف سياسات تشجيع الصادرات غير النفطية	22
خلاصة	23
الفصل الثاني: دراسة الصادرات الغير نفطية في الجزائر 2000–2023	
تمهيد	24
المبحث الاول: طريقة دراسة العينة وتلخيص المعلومات المجمعة	25
المطلب الاول: العينة وفترة الدراسة	26
المطلب الثاني: المنهج المتبع	27
المطلب الثالث: طريقة جمع البيانات تلخيصها	27
المبحث الثاني: واقع الصادرات الغير نفطية في الجزائر (2000–2023)	28

المطلب الاول: الانتاج الجزائري للمنتوجات الغير نفطية (2000-2023)	28
الفرع الاول: الانتاج الزراعي النباتي في الجزائر (2002-2023)	28
الفرع الثاني: الانتاج الحيواني في الجزائر (2010-2022)	36
الفرع الثالث: تطور الصادرات و الواردات الغذائية والفجوة الغذائية (2010-2020)	42
المطلب الثاني: صادرات المنتوجات الغير بترولية في الجزائر (2000-2023)	44
المطلب الثالث: التحديات والمشاكل التي تواجه التصدير غير النفطي في الجزائر	55
الخاتمة	57
المراجع	60
الملاحق	64

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول(01)	المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:	ج
الجدول(02)	الجدول (01): تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2017)	21
الجدول(03)	العملاء العشرة الأوائل للجزائر خارج المحروقات خلال 9 اشهر من سنة216 وشهر جانفي من سنة 2017.	23
الجدول(04)	متوسط إنتاج الحبوب في الجزائر للفترة(2002-2021)	30
الجدول(05)	تطور إنتاج أنواع الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2009-2018)	31
الجدول(06)	تطور انتاج أنواع الحبوب في الجزائر خلال الفترة(2019-2021)	34
الجدول(07)	تطور الانتاج الحواني في الجزائر(2010-2020)	37
الجدول(08)	أعداد الحيوانات في الجزائر (2020-2022)	38
الجدول(09)	عدد مذبوحات الحيوانات في الجزائر (2020-2022)	40
الجدول(10)	تطور الصادرات و الواردات الغذائية والفجوة الغذائية (2010-2020)	42
الجدول(11)	هيكل الصادرات الغير نفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)	44
الجدول(12)	تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2023	47
الجدول(13)	الصادرات من المواد الغذائية	48
الشكل(14)	المواد الأولية	49
الجدول(15)	مواد نصف مصنعة	51
الجدول(16)	تجهيزات فلاحية	52
الجدول(17)	تجهيزات صناعية	53
الجدول(18)	سلع استهلاكية	54

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل(01)	متوسط إنتاج الحبوب في الجزائر للفترة(2002-2021)	30
الشكل(02)	تطور إنتاج أنواع الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2009-2018)	32
الشكل(03)	الانتاج الحيواني في الجزائر(2010-2020)	37
الشكل(04)	أعداد الحيوانات في الجزائر (2020-2022)	39
الشكل(05)	عدد مذبوحات الحيوانات في الجزائر (2020-2022)	40
الشكل(06)	تطور الصادرات و الواردات الغذائية والفجوة الغذائية (2010-2020)	43
الشكل(07)	هيكل الصادرات الغير نفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)	45
الشكل(08)	تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2023	47

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الصورة
01	بعض الاحصائيات من مصادر الرسمية

المقدمة

أ. توطئة:

أصبح الاهتمام بالصادرات غير النفطية وتنميتها موضوع بالغ الاهمية في السنوات الاخيرة بسبب تقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية، وعلى هذا الاساس تعمل العديد من الدول على ترقية صادراتها و تنويعها و الابتعاد عن الاحادية في التصدير، و كما هو معروف أن اقتصاد الجزائر اقتصادا ريعي يعتمد على المحروقات و مشتقاته كمادة اساسية في التصدير وتوفير النقد الاجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية مما جعل الدولة الجزائرية تفكر في حل التبعية لقطاع المحروقات من خلال ترقية النشاط التصدير خارج نطاق المحروقات و بناء اقتصاد صامد أمام تغيرات تحدث في الاسواق الدولية من خلال تبني جملة من السياسات والاجراءات التي تعمل على تشجيع وترقية الصادرات الغير النفطية.

ومن هنا يمكن ان نطرح الاشكالية الرئيسية.

ب. الاشكالية:

"إلى أي مدى ساهمت سياسة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات في دعم جهود التنويع الاقتصادي في الجزائر وتقليل التبعية لعائدات المحروقات؟"

من خلال هده اشكالية الرئيسية يتم طرح الاسئلة الفرعية حث يتم فهم الموضوع أكثر:

ما هو واقع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد الوطني؟

ما هي أبرز السياسات والإجراءات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية للحد من التبعية لقطاع المحروقات وتشجيع الصادرات غير النفطية؟

إلى أي مدى حققت السياسات الجزائرية الموجهة نحو دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات أهدافها في تقليص الاعتماد على الإيرادات النفطية؟

ما الأسباب الاقتصادية والهيكلية التي تفرض على الجزائر تبني سياسات فعالة لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

ت. فرضيات البحث: بغية الإيجابية عن التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

تُعتبر سياسات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات ضرورة إستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري، في ظل استمرار الاعتماد الكبير على عائدات المحروقات، وضعف أداء الصادرات غير النفطية رغم الجهود المبذولة.

الفرضيات الفرعية:

1. تشهد الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات مستوى منخفضًا رغم تطبيق الدولة لمجموعة من السياسات والإجراءات الداعمة.
2. اعتمدت الدولة الجزائرية على عدة آليات لتحفيز التصدير خارج المحروقات، تمثلت في إصدار قوانين وتشريعات، وتوفير أطر تأمينية ومؤسسات داعمة.
3. لم تحقق السياسات والإجراءات المنتهجة النتائج المرجوة في رفع مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتقليص التبعية لقطاع المحروقات.

ث. أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى دراسة **سياسات تشجيع الصادرات غير النفطية الجزائر.**

تحليل واقع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وتشخيص التحديات التي تعيق نموها.

رصد وتقييم السياسات والإجراءات التي تبنتها الدولة الجزائرية لتشجيع الصادرات غير النفطية.

قياس مدى فعالية هذه السياسات في تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.

تقديم مقترحات وتوصيات عملية لتعزيز الصادرات خارج المحروقات وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

.ج . اهمية الدراسة:

أهمية علمية :تكمن في تسليط الضوء على أحد المواضيع الاستراتيجية في الاقتصاد الجزائري، وهو تنويع الصادرات وتقليص التبعية لعائدات النفط، مما يثري الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتحول الاقتصادي.

أهمية عملية :توفّر نتائج الدراسة أداة لصنّاع القرار من أجل تقييم وتطوير السياسات الاقتصادية الخاصة بالصادرات غير النفطية، واقتراح حلول قابلة للتطبيق لمواجهة التحديات الهيكلية التي تعيق التنويع الاقتصادي.

ج. مبررات ودوافع اختيار الموضوع التربص: يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها.

1- اسباب ذاتية:

- الموضوع جدير بالدراسة وينسجم مع التخصص.
- محاولة اكتساب المزيد من المعرفة في الجانب التطبيق .

2- اسباب موضوعية:

- الاهمية التي يتصف بها هذا الموضوع من خلال اهتمام الجهات المعنية بضرورة ترقية وتشجيع الصادرات غير النفطية.
- الإلمام بموضوع سياسة تشجيع الصادرات غير النفطية في الجزائر.
- حداثة الموضوع وارتباطه بالتغيرات الاقتصادية الراهنة .

خ. حدود الدراسة: تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** شملت الدراسة دولة الجزائر الممتدة 2000الى2023.

- **الحدود الزمانية:** انجزت الدراسة في السداسي السادس من الموسم الجامعي2025/2024.

د- منهجية الدراسة: اعتمدنا في هذا الموضوع على اتباع المنهج الوصفي التحليلي

ذ- صعوبات الدراسة:

من خلال انجازنا لهذا التقرير اعترضتنا بعض الصعوبات من أهمها ما يلي:

- ضيق الوقت.
- كثرة الالتزامات الدراسية بما فيها الدراسة في الجامعة و البحوث و الاختبارات.

ر- الدراسات السابقة:

- **دراسة01: دراسة بن يوب فاطمة، بعنوان: تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تنمية الصادرات غير النفطية كخيار استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وذلك في ظل اعتماد مفرط على الصادرات النفطية التي تمثل حوالي 97% من إجمالي صادرات البلاد، ما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، وقد بيّنت الدراسة أن الجزائر، إدراكًا منها لمحدودية هذا النموذج الريعي، سارعت إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات التحفيزية المالية والضريبية والجمركية، إلى جانب إنشاء إطار مؤسسي داعم للتصدير، بغرض تشجيع المؤسسات الوطنية على اختراق الأسواق الخارجية والحد من أحادية التصدير.

- **دراسة02: حملاوي ابتسام، بعنوان: تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر.**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر كخيار استراتيجي لتنويع مصادر الدخل ومواجهة الانعكاسات السلبية لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، إضافةً إلى

التغلب على التحديات التي تطرحها الأسواق الخارجية، والعمل على زيادة مساهمة هذه الصادرات في دعم النمو الاقتصادي.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج السببي (دراسة قياسية) من أجل قياس أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد خلصت إلى وجود ضعف واضح في مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات الوطنية، مما انعكس سلبًا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أظهرت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو الصادرات غير النفطية، وهو ما يدل على أن النمو الاقتصادي لا يزال مرتبطًا إلى حد بعيد بالصادرات النفطية، في ظل عدم نجاعة الجهود المبذولة لتنويع القاعدة التصديرية.

- **<u>دراسة03:</u> وليد بيبي و سمية صلعة، بعنوان: حتمية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر(2019)**

هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، من خلال تسليط الضوء على تطورها ضمن هيكل التجارة الخارجية. وقد سعت للإجابة عن إشكالية محورية تمثلت في: ما هو وزن الصادرات غير النفطية في هيكل التجارة الخارجية بالجزائر؟

وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الاستراتيجيات المطبقة لترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر لم تحقق النتائج المرجوة، حيث كان نصيبها الفشل في كثير من الأحيان، كما وقدّمت الدراسة جملة من التوصيات، أبرزها: ضرورة الحد من وحدانية الصادرات وتنويعها، الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة، التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري، وتفعيل قطاع المقاولاتية والاستثمار المحلي باعتباره ركيزة أساسية لدفع الصادرات غير النفطية.

- **دراسة04: مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011/2010)**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تنمية الصادرات غير النفطية في دعم النمو الاقتصادي، باعتبار أن الصادرات تُعد من المحركات الأساسية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية وازدهار المجتمعات. وفي ظل اعتماد الجزائر الكبير على صادرات المحروقات التي تمثل أكثر من 95% من إجمالي صادراتها، سعت الدولة إلى تقليص هذا الاعتماد من خلال وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات خارج قطاع النفط. وقد شملت هذه الاستراتيجية تطبيق حزمة من السياسات والإجراءات المالية، الجبائية، الجمركية والتجارية، إلى جانب إنشاء أطر مؤسسية لمرافقة المؤسسات وتحفيزها على التوجه نحو الأسواق الخارجية. كما تطرقت الدراسة إلى الدور الحيوي الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المسعى، عبر برامج مخصصة لتأهيلها ورفع قدراتها التصديرية، بما يسهم في تنويع القاعدة الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

- **دراسة05: دراسة وال بن شيخة دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2020، (2025/2024)**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2020 في دعم وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، ولتحقيق هذا الهدف، تم تناول الواقع الفعلي للتنويع الاقتصادي من خلال عرض وتحليل البيانات والإحصائيات ذات الصلة، مع التركيز على أبرز الإصلاحات والإجراءات التي تبنتها الدولة الجزائرية لتعزيز الصادرات غير النفطية.

وقد أبرزت الدراسة التحسن الملحوظ في القطاع الزراعي نتيجة السياسات الإصلاحية، رغم أن مساهمته في الصادرات لا تزال ضعيفة مقارنة بالإمكانات المتاحة، كما بينت أن مساهمة القطاع الصناعي غير النفطي تبقى محدودة بسبب غياب نسيج صناعي متكامل، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة، وخلصت الدراسة

إلى أن القطاع السياحي يمتلك إمكانات واعدة لكنه لم يحقق بعد النتائج المرجوة. كما أظهرت تطورًا ملحوظًا في صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يعكس الأثر الإيجابي للتوجهات الحكومية نحو دعم هذا النسيج الإنتاجي.

في الختام، أكدت الدراسة على أن التنويع الاقتصادي يشكل ضرورة ملحة للجزائر لمواجهة تقلبات أسعار النفط وتقليص الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية، توسيع قاعدة التصدير، والانفتاح على أسواق جديدة، مما يسهم في تعزيز مؤشرات التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام.

- **دراسة06: مبروك هاجر عطار مروى، استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة دراسة قياسية خلال الفترة 1999-2021)، (2024/2023)**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999–2001)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وقد خلصت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي ملموس للصادرات غير النفطية على معدل النمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو الطويل. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين صادرات المحروقات والنمو الاقتصادي خلال نفس الفترة، مما يدل على أن كلا النوعين من الصادرات يساهمان في دعم النمو، مع التأكيد على أهمية ترقية الصادرات غير النفطية كخيار استراتيجي لتعزيز الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.

- **المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:**

وجه المقارنة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
من حيث الموضوع	تناولت جميع الدراسات بما فيهم الدراسة الحالية الصادرات غير النفطية في الجزائر كوسيلة للتنويع الاقتصادي.	تركيز الدراسة الحالية على تحليل السياسة التشجيعية الرسمية خلال فترة زمنية طويلة (2000–2023)، بينما ركزت بعض الدراسات على مؤشرات أو قطاعات محددة.
من حيث الهدف	تسعى كل الدراسات إلى دعم النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل عبر ترقية الصادرات غير النفطية.	تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم السياسات الحكومية وتطورها وتأثيرها العملي، بينما ركزت دراسات سابقة على العلاقة السببية أو تحليل مساهمة فئة معينة كالمؤسسات الصغيرة.
من حيث المنهج	كل الدراسات اعتمدت على المنهج الوفي التحليلي	بعض الدراسات (مثل حملاوي ومبروك هاجر) استخدمت مناهج قياسية متقدمة (كالانحدار ARDL)، بينما تركز الدراسة الحالية على التحليل البياني الوصفي للبيانات الرسمية.
الفترة الزمنية	تتقاطع بعض الفترات بين الدراسات مثل 2000–2020، 1999–2021	الدراسة الحالية تغطي فترة أطول وأحدث (2000–2023)، مما يمنحها شمولية وراهنية أكثر في التحليل.
من ناحية مصادر البيانات	اعتمدت كل الدراسات على مصادر رسمية او مصادر اخذت من المصادر الرسمية	تختلف نوعية البيانات المستخدمة حسب طبيعة الدراسة، أما الحالية فتعتمد على تحليل بياني لمتغيرات حقيقية عبر جداول ورسوم بيانية.
من حيث النتائج	اتفقت جميع الدراسات على ضعف مساهمة الصادرات غير النفطية وضرورة ترقية آليات الدعم والتشجيع.	

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للصادرات الغير نفطية

تمهيد:

يعتبر التصدير ذو أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول، من حيث توفير العملات الصعبة وتحسين المستوى المعيشي و زيادة الانتاج و توفير فرص العمل، ولكن بشرط أن يكون التصدير متنوع في كل المجالات، و في ظل الانتاج الدولي الذي أصبح حتمية على كل اقتصاديات العالم، عوامل ملحة على اعادة النظر في سياسات التصدير في الجزائر، حيت أصبح تنويع الصادرات في الجزائر من الاوليات الاساسية للدولة، ومستقبلها مرتبط بها.

وأن الجزائر كم هو معروف واق صادراتها الذي يتسم بعدم التنوع و الاعتماد شبه كلى على النفط ومشتقاته ولهذا قامت السلطات الجزائرية بالعديد من الاجراءات التحفيزية في اطار سياسات تشجيه و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق الى اهم المحاور الخاصة بالصادرات غير النفطية والسياسات تشجيع الصادرات غير النفطية.

المبحث الاول: ماهية الصادرات غير النفطية

المبحث الثاني: سياسات تشجيع الصادرات غير النفطية.

المبحث الاول: ماهية الصادرات غير النفطية

عندما نتحدث عن موضوع الصادرات غير النفطية، فأنه يتبادر الى أذهاننا، بأن الموضوع يتعلق بالمنتجات والخدمات التي تصدرها الدولة باستثناء المحروقات كالنفط والغاز، والتي بدورها تمثل مؤشرًا مهمًا لتنويع الاقتصاد للبلاد بالاضافة الى تقليل التبعية للمواد النفطية، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعريف اكثر بموضوع الصادرات الغير نفطية.

المطلب الاول: تعريف الصادرات غير النفطية

تشهد العولمة الاقتصادية على مستوى العالم تطورًا سريعًا، حيث تلجأ العديد من المؤسسات، مهما كان حجمها، إلى الأسواق الأجنبية للحصول على الموارد التي تحتاجها من أجل تصنيع منتجاتها.[1]

وهنا يأتي دور التصدير، وهو عملية تتمثل في بيع جزء من السلع والخدمات المنتَجة محليًا إلى الأسواق الخارجية، بهدف تلبية الطلب الخارجي وتعزيز الإيرادات الوطنية[2].

وتعتمد الدول الصادرات النفطية، كالمصدر الأول في صادراتها، ونضرا للتذبذب في سوق النفط لجئه بعض الدول الى تغيير نمط صادراتها الى الصادرات الغير نفطية، والتي يمكن تعريفها على النحو التالي:

1 ALILI Katia et AMRI Amel, Étude des Exportations Hors Hydrocarbures en Algérie : cas de la wilaya de Bejaia, Mémoire de fin d'études pour l'obtention du diplôme de Master en Finance et Commerce International, Université A. Mira de Bejaia, Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Département des Sciences commerciales, encadré par TOUATI Karima, 1re promotion, juin 2013, p. 8

2 محمد مدحت عزمي الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، سنة 2002، ص121.

- الصادرات غير النفطية هي مجموعة السلع و الخدمات التي تخرج عبر حدود الدولة، أي تتنقل من دولة الى أخرى، وذلك من خلال بيعها بصفة رسمية مقابل قيمة مالية عادة ما تكون بالعملة الصعبة.[1]
- وتعرف أيضا على أنها مجموعة التدفقات السلعية و الخدمات و المعلوماتية و المالية و الثقافية و السياحية و البشرية الى الدول و الاسواق العالمية ودول أخر، بغرض تحقيق اهداف معينة.[2]

من خلال التعرفين السابقين نستنتج ان الصادرات غير النفطية تمثل بيع السلع و الخدمات من داخل الوطن الى خارج الحدود بشرط الا تكون منتجات نفطية او مشتقات البترول .

كما و تعترض الصادرات غير النفطية العديد من العقبات التي تؤثر سلبًا على قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وتنقسم هذه العقبات إلى نوعين رئيسيين:

عقبات مرتبطة بالطلب الخارجي، وأخرى متعلقة بعرض الصادرات. فمن جهة الطلب، تبرز القيود الحمائية المفروضة من قبل بعض الدول، خاصة تلك المتعلقة بالمعايير البيئية والصحية، إضافة إلى حدة المنافسة الخارجية التي تُضعف موقع المنتجات الجزائرية مقارنة بنظيراتها من حيث الجودة والسعر[3].

[1] مدوري عبد الرزاق، **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ، 2018، ص 08.

[2] صادق فاطمة الزهرة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على تحقيق أهداف التنمية المستديمة في الجزائر**، دراسة قياسية خلال الفترة 2021/1990، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابن خلدون. جامعة تيارت، 2024/2023ص32.

[3] حملاوي، ابتسام. "تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية." مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 3، 2017، الصفحات 47.

أما من جهة العرض، فتتمثل أبرز التحديات في ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي نتيجة ضيق السوق المحلية، والتبعية التكنولوجية بسبب الاعتماد على استيراد الآلات والمعدات ذات مواصفات غير قياسية، إلى جانب تدني جودة المنتجات لغياب تطبيق نظم الجودة العالمية، وضعف التسويق الدولي بسبب نقص الخبرة لدى المصدرين الجدد، مما يعوق الوصول إلى الأسواق العالمية.[1]

المطلب الثاني: أنواع الصادرات غير النفطية

الصادرات خارج نطاق النفط و التي تمثلت في:

- ✓ **السلع الصناعية** : تشمل هذه الفئة المنتجات الصناعية المصنعة مثل الآلات والمعدات، المنتجات الكيميائية، المنتجات المعدنية، ومنتجات الالكترونيات بحيث مثلت الصناعة خلال التسعينات الامل في الخروج من عبودية المحروقات.

كما تعرف السلع الصناعية بأنها تلك السلع المقصور بيعها بصفة أصلية للمنشآت لغرض استخدامها في إنتاج سلع أخرى، أو تسهيل مهمة أداء أعمال المنشأة[2]".

- ✓ **السلع الزراعية والغذائية** :تشمل المنتجات الزراعية والغذائية مثل الحبوب، الفواكه، الخضروات، اللحوم، المنتجات الألبانية، والأسماك.

ولكن رغم أهمية هذا القطاع لا انه اتسم بالضعف وظهر هذا من خلال مساهمته الضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي، وتتحدد تنمية القطاع الزراعي في توفير المدخلات البشرية والمادية بأسعار اقتصادية

[1] Lederman, D., Olarreaga, M., & Payton, L. (2010). Export promotion agencies: Do they work? Journal of Development Economics, 91(2), 257–265. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2009.09.003

[2] حازم محمد عبد الفتاح، التسويق الصناعي، الطبعة الاولى، الريادة للنشر والطباعة، دبي، 2020،ص28.

ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي كما أنها تعني رفع القطاع الزراعي بما يؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات قطاع التصنيع الزراعي، بل وخلق المزيد من الطلب على مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي ذاته.

- ✓ **السلع المصنوعة يدويًا أو الصناعات التقليدية** تشمل هذه الفئة المنتجات المصنوعة يدويا والحرف اليدوية التقليدية مثل السجاد و السراميك والزجاج والمجوهرات.
- ✓ **الخدمات :** هو أحد مجلات الصناعة الذي يشكل جزءا من اقتصاد يهتم بإنتاج الخدمات بدال من السلع الملموسة تتنوع الخدمات التي يمكن تصديرها، بما في ذلك السياحة والسفر، الخدمات المالية والتأمينية، الخدمات الاستشارية والتقنية، النقل واللوجستيات، الخدمات الصحية والتعليمية، النشاطات الاقتصادية غير الربحية التي يمكن أن تصدر بين بلدان العالم.

والخدمات هي نشاط اقتصادي تمارسه الدولة أو القطاع الخاص لتوفير منافع معينة لإشباع حاجات ورغبات السكان دون تحقيق مكاسب مادية ملموسة لهم، أي تحقق منافع علمية وصحية وعقلية ونفسية وذهنية وبدنية وبيئية وتقنية للإنسان، والتي تسهم في ديمومة عطاءه ورفع كفاءة أداءه من خلال توفير مستلزمات الحياة الأساسية التي تحقق الصحة والأمان [1].

- ✓ **المنتجات الصناعية المتوسطة والصغيرة :** تشمل هذه الفئة المنتجات المصنعة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مثل الملابس، والأثاث، والمنتجات الإلكترونية الصغيرة.
- ✓ **التكنولوجيا والابتكار :** تشمل الخدمات الهندسية والاستشارية في مجال التكنولوجيا والابتكار، وتصدير البرمجيات والتطبيقات والتقنيات الجديدة.

[1] فؤاد بن غضبان، جغرافية الخدمات، 2022، ص38.

المطلب الثالث: اهمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد الوطني

ان أهمية الصادرات غير النفطية لا تختلف كليا عن أهمية الصادرات بصفة عامة فاذا كلاهما تعمل على خلق فرص جديدة للعمل وإصلاح العجز في ميزان الدفعات إضافة الى جدب الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي مع محاولة رفع معدلات النمو وهي على النحو التالي:[1]

1. **خلق فرص جديدة للعمل:** يمكن للصادرات غير النفطية ان تخلق فرص عمل جديدة وتقلل من معدلات البطالة وتعزيز هذا الفرص من رفاهية المجتمع وتحسن مستوى المعيشة، بحيث تمكنت عدة دول من شرق أسيا من خلق فرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديرية بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح ما بين 2 الى 4٪ في سنة 1998.
2. **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات:** تعتبر الصادرات غير النفطية مصدرا هاما لجلب النقد الآجنبي عندما تكون الصادرات أكبر من الواردات، يمكن للبلد تحقيق توازن مالي إيجابي، وتؤثر الصادرات غير النفطية بشكل مباشر على استقرار العملة المحلية و أسعار الصرف عندما يكون هناك تدفق نقدي إيجابي من الصادرات، يمكن للبلد الحفاظ على استقرار قيمة عملته، فان بعض الدول من عجز في الميزان التجاري (عندما تكون الواردات أكبر من الصادرات) فيمكن للصادرات غير النفطية أن تساهم في تحقيق التوازن عن طريق زيادة الصادرات وتقليل العجز.
3. **تحقيق معدلات نمو مطردة :** تعمل الصادرات غير النفطية كأي سياسة اقتصادية على رفع معدل النمو وتحقيق التنمية المستديمة عن طريق العمل على حل المشكلات التي تعوق نمو الصادرات

[1] Hausmann, R., Hwang, J., & Rodrik, D. (2007). What you export matters. Journal of Economic Growth, 12(1), 1–25. https://doi.org/10.1007/s10887-006-9009-4

ورسوم السياسات المتناسقة و المتكاملة و الواضحة المعالم بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في البلاد.

4. **جذب الاستثمار المحلي و الا جنبي:** باعتبار الاستثمار محرك أساسيا للإنجاح عملية التصدير، فاذا يأتي الاستثمار الأجنبي بالتكنولوجيا الحديثة و الخبرة بحيث يمكن لهذه التكنولوجيا أن تساهم في تطوير المنتجات و تحسين جودتها والخبرة المستوردة تساعد في تحسين عمليات الإنتاج و الإدارة، كما يسمح توافر رأس المال الأجنبي الفرصة للتوسع في إنتاج السلع والخدمات يمكن أن يؤدي ذلك الى تحسين جودة المنتجات وزيادة كفاءة الإنتاج، ويعمل الاستثمار إنشاء صناعات جديدة أن يكون لهذه الصناعات تأثير إجابي على الاقتصاد من خلال توفير فرص عمل وتحسين القدرة التنافسية، كما أن وجود قطاع تصدير قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية و السلعية وتقوم بدورها هي أيضا في جذب استثمارات جديدة.[1]

[1] ناصر الدين قربي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التسيير، جامعة وهران، 2013-2014،ص81

المبحث الثاني: سياسة تشجيع الصادرات غير النفطية

تحتاج قضية تشجيع وترقية الصادرات الى حزمة متكاملة من السياسات و الأليات في مختلف المجالات سواء مجال الإنتاج أو الاستثمار أو التسويق، ونتطرق الى ما يلي:

المطلب الاول: مفهوم سياسة تشجيع الصادرات

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف المنشودة لأي دولة خصوصا الدول النامية منها وتلعب الصادرات دورا مهما وأساسيا للوصول الى هذا الهدف[1]، وذلك من خلال:

- استغلال الفروق بين حياة المنتجات في أسواق التصدير.
- الرغبة في الحصول على العملات الأجنبية .
- الحاجة إلى التطوير المنتجات وفق اتجاهات المنافسين
- فتح فروع للمنتجين المصدريين في أسواق العالم
- الاستفادة من معدلات النمو الاقتصادي في الدول العالم .
- سياسة العلاقات المتبادلة " فتح فرص تصدير في أسواق الإستاد "
- متابعة العملاء والمستهلكين في الأسواق التصدير[2].

[1] يوسفي زين العابدين مزياني محفوض، حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2023/2022، ص24.

[2] التجاني بن سالم،دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017/2016، ص7.

وتعني إستراتيجية تشجيع الصادرات تنفيذ مجموعة من الإجراءات و الوسائل المختلفة على مستوى الدولة[1]، بهدف التأثير على قيمة و كمية صادراتها، بما يؤدي على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية ، إذن للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة، وهو أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي، فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية.

كما وتعرف هذه السياسة على أنها: "تنفيذ مجموعة من الإجراءات و الوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية و قيمة صادراتها، بما يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية".[2]

المطلب الثاني: اليات سياسة تشجيع الصادرات غير النفطية

قامت السلطات الجزائرية بالعديد من الاجراءات التحفيزية في إطار اليات تشجيع وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات تمثلت في:

1. سياسة سعر الصرف:

تقوم سلطات الاقتصادية العمومية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية، وأقر مثلا

[1] بن يوب فاطمة، تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتوزيع الاقتصادي في الجزائر، جامعة8ماي 1945قالمة، دون سنة، ص7-8.

[2] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، غرداية، الجزائر، 2011/2010، ص90.

البنك المركزي تخفيض ثالث في يناير سنة 2003بقيمة 5% وأدى هذا التخفيض إلى غلاء المواد المستوردة و ارتفاع تكاليف الإنتاج الفلاحي والصناعي وبالتالي أدى إلى تدمير القدرة الشرائية للمستهلك.[1]

2. تأمين وضمان الصادرات:

فبعدما كانت تتم عن طريق شركات تامين غير متخصصة(الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، و الشركة الجزائرية للتأمين الشاملة)، تم إنشاء نظام جديد لتامين و ضامان الصادرات مع بداية1996 تديره الشركة الجزائرية لتامين وضامان الصادراتCAGEX ، حيث يتم بموجب هذا النظام تامين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية و اكتشاف أسواق جديدة[2] .

3. لإجراءات الجمركية :

إن للنظام الجمركي دور مهم وفعال من حيث المساهمة في التأثير على الصادرات و تنشيطها .ولمزيد من ترقية الصادرات و استقطاب الاستثمارات الأجنبية و بالتالي المهام الجمركية يجب أن تستجيب للآفاق الاقتصادية واما وظائف النظام الجمركي هي : وظيفة التخزين ، وظيفة الاستعمال، وظيفة التمويل اما أنواع الأنظمة الجمركية المعتمدة في الجزائر هي :نظام التصدير النهائي و نظام التصدير المؤقت.[3]

4. تخفيض قيمة العملة:

ذلك عن طريق جعل المنتجات المحلية أقل سعرا و أكثر منافسة في الأسواق العالمية ن اجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة وزيادة الطلب العالمي على الصادرات الجزائرية من جهة أخرى. [4]

---

[1] حفصة بن سلمة، **أثر سياسات سعر الصرف على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير، جامعة غرداية،2022/2021، ص18.

[2] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 2002/1 ، ج ورقلة ، ص6.

[3] زكي رمزي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1989 ، ص 186-190

[4] مبروك هاجر عطار مروى ، **استراتيجية ترقية الصاد ا رت خارج قطاع المحروقات ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة (دراسة قياسية خلال الفترة 1999-2021)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت ، 2024/2023،ص 36

5. تحرير التجارة الخارجية :

خلال الغاء سيطرة الدولة على التجارة الخارجية و الحرية التامة لممارستها ماعدا الميادين الاستراتيجية.

6. تمويل الصادرات:

ويتم من خلال:

-تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير أو إنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين.

-تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات FSPE ، بمقتضى قانون المالية لسنة 1996 يقوم بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية .و تفعيلا أكثر لدور هذا الصندوق صدر قرار وزاري مشترك رقم 10 في 22 مارس2000 عدد شروط الاستفادة من مساعدة شروط الدولة انطلاقا من هذا الصندوق، و إعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال و الضرائب المباشرة..... الخ [1]

7. الإطار الضريبي والجبائي:

يتم منح التخفيضات الضريبية على دخول السلع التصديرية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وبالتالي تمتع سلع هذه المؤسسات بالميزة التنافسية في الأسواق الدولية.

8.الإطار العقاري :

في إطار تحسين استغلال العقار الصناعي قامت الدولة بتهيئة المناطق الصناعية مزودة بالوسائل اللازمة لتجسيد.

9. الإطار التجاري واللوجيستي :

[1] بزيو عادل، عون عبد الرحمان، **دور السياسية الضريبية في ترقية الصاد ا رت خارج المحروقات، دراسة حالة الجزائر في الفترة 2000/2019** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2021/2022. ص69

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجد طريقها للأسواق الخارجية بواسطة ثلاث قنوات من خلال وسطاء كمراكز التجارة ومراكز الصادرات .أو الاندماج مع المؤسسات الكبيرة.[1]

10.إصلاح القطاع المصرفي:

وهنا نستعمل أدوات السياسة النقدية المختلفة بغرض تحفيز الصادرات مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي، ومن ثم زيادة الصادرات مع ضمان توفير الخدمات البنكية المتكاملة التي تتطلبها عملية التصدير.[2]

11. الإطار القانوني:

صدر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 12 ديسمبر 2001 ويعتبر منعرج حاسم في تاريخ هذا القطاع الذي حدد فيه آليات وأدوات ترقيتها ودعمها.

9.الإطار المعلوماتي:

حسب المرسوم التنفيذي 05/09 المؤرخ في 04 جانفي 2009 المؤسس لبنك معلومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة المصداقية وانسجام المعطيات وضامان التنسيق والنجاعة. [3]

سنحاول الوقوف على هيكل الصادرات الجزائرية وتبيان تطور حصيلة صادرات المحروقات والصادرات غير النفطية وذلك خلال الفترة من سنة 1990 الى غاية سنة 2017.[4]

---

[1] Hesse, H. (2008). Export diversification and economic growth. Commission on Growth and Development Working Paper No. 21. The World Bank. P221.

[2] هواري وئام، **دور تحرير التجارة الدولية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التوجهات الدولية**، دراسة حالة 2020/2010، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير، جامعة غرداية، 20023/2022، ص24.

[3] بزيو عادل، عون عبد الرحمان، مرجع سبق دكره، ص70.

[4] وليد بيبي، سمية صلعة،حتمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، مجلة المالية و الأسواق، المجلة 06/ العدد 01(2019) ، ص 459-479 المركز الجامعي نور البشير البيض ،.ص469.

الجدول (02): تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2017)

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الاجمالية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1990	10865	96.11	439	3.88	11304	100
1991	11726	96.901	375	3.09	12.101	100
1992	10388	95.85	449	4.17	10837	100
1993	9612	95.25	479	4.74	10091	100
1994	8053	96.55	287	3.44	8340	100
1995	9731	95.02	509	4.97	10240	100
1996	12494	93.41	881	6.58	13375	100
1997	19378	96.32	511	3.67	13889	100
1998	9855	96.46	358	3.5	10213	100
1999	12084	96.5	438	3.49	12522	100
2000	21419	97.22	612	2.77	22031	100
2001	18484	96.61	648	3.38	19132	100
2002	18091	96.1	734	3.89	18825	100
2003	23939	97.26	673	2.73	24612	100
2004	30925	97.51	788	2.48	31713	100
2005	45095	98.02	907	1.97	46001	100

2006	53456	97.87	1158	2.12	54614	100
2007	58831	97.78	1332	2.21	60163	100
2008	77361	97.55	1937	2.44	79298	100
2009	44128	97.64	1066	2.35	45194	100
2010	55527	97.32	1526	2.67	57053	100
2011	71427	97.19	2062	2.81	73489	100
2012	69804	97.13	2062	2.86	71866	100
2013	63752	98.12	2165	3.33	64974	100
2014	60146	95.53	2810	4.47	62956	100
2015	35724	94.54	2063	5.46	37787	100
2016	28245	94.06	1780	5.94	30026	100
2017	32873	64.56	1890	5.44	34763	100

اعداد الطلبة بناءا على احصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء الوحدة :مليون دولار امريكي

الجدول (3): العملاء العشرة الأوائل للجزائر خارج المحروقات خلال 9 اشهر من سنة216 و

شهر جانفي من سنة 2017.[1]

الوحدة :مليون دولار امريكي

	9اشهر من سنة 2016		شهر جانفي من سنة 2017	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
ايطاليا	3822	%19,07	587	%19.74
اسبانيا	2714	%3.54	468	%14.15
الولايات المتحدة الامريكية	1647	%8.22	421	%12.73
فرنسا	2247	%11.21	377	%11.40
تركيا	834	%4.16	250	%7.56
هولندا	835	%4.17	230	%6.95
كندا	1064	%5.31	212	%6.95
البرازيل	%978	4.88	130	%3.93
البرتغال	%624	3.11	80	%2.42
بلجيكا	%588	2.93	63	%1.90

المصدر: اعداد الطلبة بناءا على احصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء

[1] وليد بيبي، سمية صلعة، مرجع سبق ذكره، ص475.

المطلب الثالث: أهداف سياسة تشجيع الصادرات غير النفطية

- ✓ تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.
- ✓ زيادة الايرادات من العملات الاجنبية.
- ✓ تنويع صادرات في كل المجالات وتطوير منتجات جديدة قابلة للتصدير.
- ✓ وانه منذ 1986 برزت ضرورة إسراع السلطات العمومية بالقيام بمثل هذه الإجراءات ، لتخفيض أثار إنخفاض سعر البترول في السوق على الإقتصاد الوطني. ولأن عملية التنمية مرهونة بتدفقات جديدة للصادرات، فإن هذا يجعل من الصادرات غير النفطية أساس متين للسياسة الإ قتصادية في السنوات القادمة، حيث يتم الخروج من المعالجة الظرفية للمشاكل الإقتصادية و الإجتماعية إلى العمل على تبني إستراتيجية نمو دائمة.[1]
- ✓ استقرار المداخيل ونموها على المدى البعيد لتحقيق التنمية.
- ✓ تحقيق معدلات نمو الاقتصادي مستقر و مستديمة.
- ✓ من أجل بناء إقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي أصابت قطاع المحروقات في الآونة الاخيرة.

[1] International Trade Centre (ITC). (2020). Promoting SME competitiveness in developing countries: Export promotion and market access. Geneva: ITC. Retrieved from https://www.intracen.org

خلاصة:

نستخلص في نهاية هذا الفصل أن موضوع سياسة تشجيع الصادرات غير النفطية قد حظي بأهمية كبيرة من طرف الدولة نظرا للأهمية البالغة في تنويع لاقتصاد الوطني .

وبالتالي تنويع الصادرات أصبح أمر واجب في أي اقتصادنا كان بعتباره مصدر لجلب العملة الصعبة وخاصتا الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من سيطرة الصادرات النفطية ومشتقاته بنسبة تفوق 97% ، الآمر الذي سهل لها أن تتخبط في مشاكل اقتصادية و اجتماعية ، خاصة عندما تنخفض أسعار النفط العالمية، وتنخفض معه الإيرادات المتأتية منه، كما حاولت السلطات المعنية جاهدتا بوضع مجموع من اليات و الاستراتيجيات لتقليل من الاعتماد شبه كلي على النفط، منها سياسة سعر الصرف، تأمين وضمان الصادرات، لإجراءات الجمركية، تخفيض قيمة العملة، تحرير التجارة الخارجية، تمويل الصادرات، الإطار الضريبي والجبائي، الإطار العقاري، الإطار التجاري واللوجيستي، إصلاح القطاع المصرفي، الإطار القانوني، الإطار المعلوماتي.

الفصل الثاني

دراسة الصادرات غير النفطية في الجزائر 2000-2023

تمهيد:

بعد تناول مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة، والمتمثل في الادبيات النظرية للصادرات الغير نفطية، تم تخصيص هذا الفصل التطبيقي لإسقاط الأطر النظرية على الواقع العملي، من خلال دراسة لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2023، ويستدعي إجراء مثل هذه الدراسة اتباع خطوات منهجية واضحة تُحدد من خلالها مراحل العمل والمعلومات الواجب جمعها وتحليلها.

ولقد ارتئينا الى التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، حيث خُصص المبحث الأول طريقة دراسة العينة وتلخيص المعلومات المجمعة، في حين تناول المبحث الثاني دراسة الصادرات الغير بترولية في الجزائر للفترة 2000-2023.

المبحث الأول: طريقة دراسة العينة وتلخيص المعلومات المجمعة

أصبحت الحاجة إلى الدراسات والبحوث والتعلم أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، نتيجة الانفجار المعرفي الهائل الذي يشهده العالم، والذي أدى إلى سباق محموم نحو امتلاك المعرفة الدقيقة المستندة إلى العلوم الحديثة، تلك العلوم التي تضمن رفاهية الإنسان وتمنحه القدرة على التفوق والريادة.

ولعلّ ما يفسر اهتمام الدول المتقدمة بالبحث العلمي هو وعيها العميق بأن عظمة الأمم تقاس بقدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية، وهي مجالات يشكل البحث العلمي فيها ركيزة أساسية لتقوية أسس التقدم وتحقيق التنمية والرفاه، فضلاً عن الحفاظ على المكانة الدولية لهذه الدول. ومن هذا المنطلق، فإن المؤسسات التربوية، باعتبارها كيانات اجتماعية حية، تمر بمراحل من النمو والتطور والتحدي، مما يجعل التغيير سمة طبيعية لا مفر منها.

غير أن هذا التغيير لا يكون لمجرد التغيير، بل هو استجابة حتمية لعملية تطوير شاملة، تقتضي من المؤسسات التربوية التفاعل المستمر مع المتغيرات والمتطلبات والفرص التي تفرضها البيئة المحيطة بها.

وفي هذا السياق، أضحت منهجية البحث العلمي وأساليبه جزءًا لا يتجزأ من العمل في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث، بل واتسع نطاق استخدامها ليشمل معالجة المشكلات المجتمعية بمختلف أبعادها، ولم يعد مقتصرًا على ميادين العلوم الطبيعية فقط.

وانطلاقًا من أهمية هذه المنهجية، فإن وضع خطة بحثية واضحة وتحديد الأهداف يُعدّ الخطوة الأولى والأساسية في بناء أي دراسة علمية، وهو ما يفرض علينا رسم الخطوط العريضة للدراسة، وتحديد المتغيرات، وطرق قياسها، وآليات جمع البيانات، واختيار الأدوات الملائمة لتحليل المعطيات، في ضوء منهج علمي

مناسب، وفي هذا الإطار، سيُخصص هذا البحث لاستعراض كيفية إنجاز الدراسة وفقًا لمتطلبات البحث العلمي الرصين.

المطلب الأول: العينة وفترة الدراسة

اعتمدنا في هذا الفصل الذي يمثل الشطر التطبيقي من الدراسة، على دراسة تحليلية لواقع الصادرات غير النفطية في الجزائر، وذلك من خلال معالجة بيانات كمية رسمية تغطي الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2023، وقد قمنا باختيار هذه الفترة نظراً لما شهدته من تحولات اقتصادية هامة، أبرزها الإصلاحات الهيكلية ومحاولات تنويع الاقتصاد الوطني، إلى جانب التغيرات التي طرأت على البيئة الدولية، مثل الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وجائحة كوفيد19 في 2020، التي أثرت بدورها على حركة التبادل التجاري.

وتتكون عينة الدراسة من بيانات إحصائية رسمية صادرة عن الهيئات الوطنية المختصة، وفي مقدمتها، وقد قمنا بتحليل هذه البيانات باستخدام أدوات إحصائية ووصفية تسمح بتحديد اتجاهات التصدير، بنية المنتجات غير النفطية.

وقد أعتمدنا على برنامج Excelمن أجل ترجمة تحويل المعطيات إلى رسومات بيانية، وذلك بهدف تبسيط عرض المعطيات الكمية وتيسير فهمها وتحليلها، بحيث تُعد هذه الرسومات أداة فعالة لتمثيل تطور المؤشرات عبر الزمن، وإبراز الفروقات بين السنوات أو القطاعات التصديرية المختلفة، كما تُسهم في تسهيل المقارنة البصرية واستنتاج الاتجاهات العامة.

المطلب الثاني: المنهج المتبع

اعتمدت هذه الدراسة التطبيقية على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي يقتضي رصد وتحليل تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 2000-2023.

بحيث يسمح هذا المنهج بوصف الظاهرة الاقتصادية كما هي في الواقع، اعتمادًا على البيانات الإحصائية الرسمية، ثم تحليلها لاستخلاص المؤشرات والدلالات الاقتصادية ذات الصلة بجهود تنمية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وقد تم دعم هذا المنهج باستعمال أدوات تحليل كمية، مثل:

- تتبع السلاسل الزمنية.
- المقارنة بين فترات زمنية مختلفة.
- عرض البيانات من خلال جداول ورسوم بيانية توضيحية.

المطلب الثالث: طريقة جمع البيانات تلخيصها

تم جمع البيانات في هذه الدراسة بالاعتماد على الأسلوب الوثائقي، من خلال الرجوع إلى المصادر الرسمية والإحصائية التي تصدرها الهيئات الوطنية المختصة بالصادرات والتجارة الخارجية، وشملت عملية الجمع ما يلي:

- استخراج البيانات السنوية من التقارير الإحصائية.
- الاستفادة من البيانات المقدمة من وزارة التجارة وترقية الصادرات.
- الاعتماد على تقارير مجلات وأطروحات سابقة توفر فيها البيانات اللازمة للدراسة.

وقد تم توثيق البيانات وتجميعها في جداول زمنية لتحليلها باستخدام أدوات وصفية وإحصائية مناسبة لأغراض الدراسة.

المبحث الثاني: واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر(2000-2023)

رغم الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لتنويع الاقتصاد الوطني، لا تزال الصادرات غير النفطية في الجزائر تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات، إذ يعتمد الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة على صادرات المحروقات، التي تتجاوز في معظم السنوات نسبة 90% من إجمالي عائدات التصدير. غير أن الدولة شرعت في تنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية واللوجستية بهدف دعم وتنمية الصادرات خارج قطاع الطاقة، خاصة بعد الأزمات المتكررة في أسعار النفط التي أبرزت هشاشة الاقتصاد الريعي.

المطلب الأول: الانتاج الجزائري للمنتوجات الغير نفطية (2000-2023)

الفرع الاول: الانتاج الزراعي النباتي في الجزائر(2002-2023)

عندما نتحدث عن الإنتاج الزراعي النباتي فإننا نشمل في حديثنا جميع الأنشطة الزراعية المتعلقة بزراعة المحاصيل والحبوب والخضر والفواكه، ويعتبر القطاع الزراعي في الجزائر من القطاعات الاستراتيجية وذلك نظرًا لتنوع المناخ والتربة، وامتلاك البلاد لمساحات زراعية شاسعة.

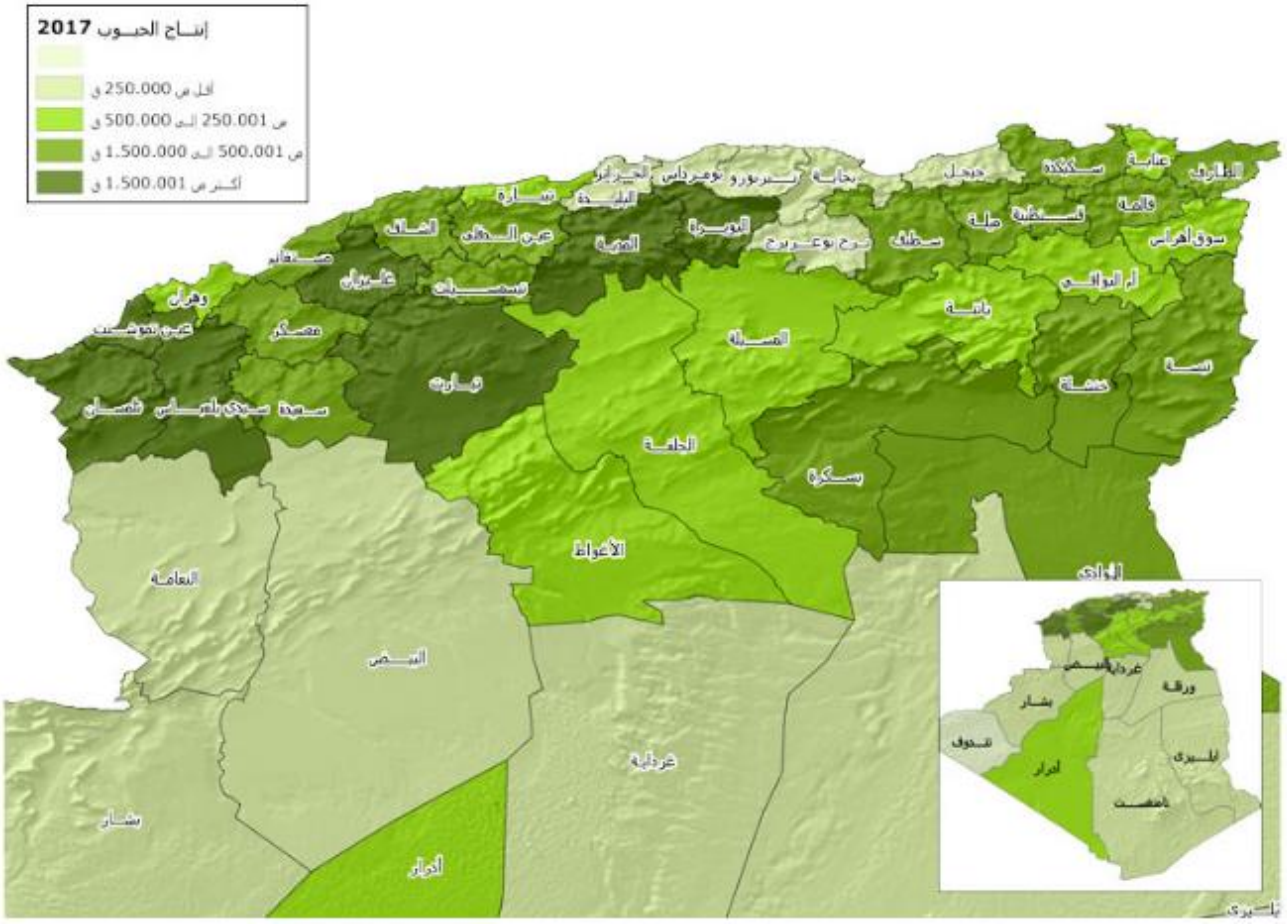

الوثيقة(01): مناطق التوزع الزراعي في الجزائر (وزارة الفلاحة والتنمية الريفيةhttps://madr.gov.dz/)

أولا/ انتاج الحبوب في الجزائر للفترة(2002-2023):

يعتبر قطاع الحبوب من أهم المكوّنات الأساسية للإنتاج الزراعي في الجزائر، وذلك نظرا لدوره الحيوي في تأمين الغذاء للسكان وضمان استقرار الأمن الغذائي الوطني، ويحتل إنتاج الحبوب، وعلى رأسها القمح بنوعيه (اللين والصلب) والشعير، مساحة معتبرة من الأراضي الزراعية المستغلة سنويًا، كما يُعد النشاط الزراعي الأوسع انتشارًا بين الفلاحين، خصوصًا في المناطق الشمالية والهضاب العليا.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة في إطار دعم الفلاحين وتحسين مردودية الإنتاج، إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني من عدة تحديات، أبرزها الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية، وعدم استقرار

التساقطات، بالإضافة إلى ضعف استخدام التقنيات الحديثة والأسمدة والمكننة، مما يؤدي إلى تقلبات كبيرة في حجم الإنتاج السنوي، ويجعل الجزائر تعتمد جزئيًا على استيراد الحبوب لتغطية احتياجاتها الداخلية.

الجدول(04): متوسط إنتاج الحبوب في الجزائر للفترة(2002-2021)

السنوات	متوسط انتاج الحبوب (مليون طن)
2002-2006	3.55
2007-2011	3.62
2012-2016	4.13
2017-2021	4.46

المصدر: إعداد الطلبة بناء على تقارير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل(01): متوسط إنتاج الحبوب في الجزائر للفترة(2002-2021)

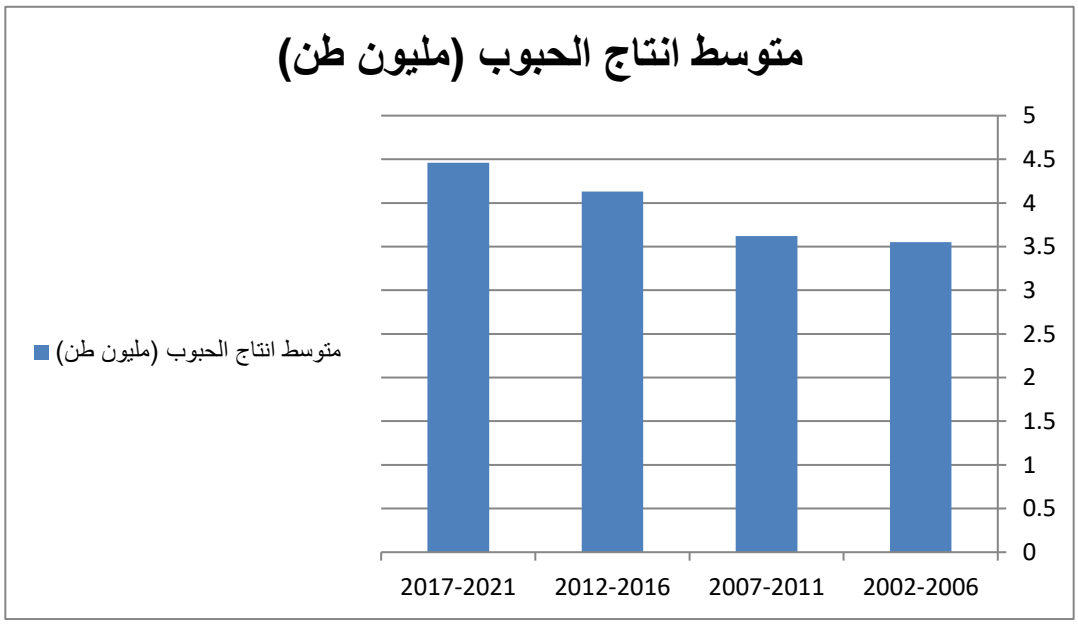

المصدر: المصدر: مخرجات برنامج Excel بناء على تقارير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

يمثل كل من الجدول والأعمدة البيانية أعلاه، متوسط إنتاج الحبوب في الجزائر للفترة(2002-2021) بحيث نلاحظ تطور متوسط إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترات الزمنية الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2021 إلى وجود منحى تصاعدي واضح في كمية الإنتاج، بحيث بلغ متوسط الإنتاج خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2006 حوالي 3.55 مليون طن، ليرتفع بشكل طفيف إلى 3.62 مليون طن بين 2007 و2011، وهو ما يعكس تحسنًا محدودًا في الأداء الفلاحي خلال تلك المرحلة، ومع بداية الفترة 2012-2016، سُجّل تطور أكثر وضوحًا، حيث ارتفع المتوسط إلى 4.13 مليون طن، ما يُظهر بداية استقرار نسبي في الإنتاج وتحسن تقني أو مناخي محتمل أن يكون السبب في تحقيق هذا الاستقرار، أما في الفترة الأخيرة 2017-2021، فقد واصل الإنتاج ارتفاعه ليبلغ متوسطًا قدره 4.46 مليون طن، وهو ما يؤكد الاتجاه الإيجابي في إنتاج الحبوب خلال العقدين الأخيرين، رغم التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية والاعتماد على الزراعة المطرية، و يعكس هذا الارتفاع التدريجي تأثير السياسات الفلاحية المتبعة، خاصة في ما يتعلق بتوسيع المساحات المزروعة، وتعميم استخدام تقنيات الري والدعم الفلاحي.

الجدول(05): تطور إنتاج أنواع الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2009-2018)**الوحدة القنطار**

نوع المنتج / الموسم الفلاحي	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة	الشوفان
2009-2010	20385000	9142000	15039000	3590	1060	1015000
2010-2011	21957900	7151000	12580800	5751	9404	767300
2011-2012	24071180	10251125	15917150	17548	17505	1097025
2012-2013	23323694	9666796	14986386	12445	120	1132859
2013-2014	18443334	5918634	9394009	25720	4650	565803
2014-2015	20199390	6367916	10305564	27941	26650	682025
2015-2016	19376173	5024791	9199064	36865	89577	721209

2016-2017	19909570	445.5460	9696964	26335	49725	640175
2017-2018	31780207	8031984	19573271	55125	36215	1180178

المصدر: وحيد خيرالدين، التخصيص الفعال للموارد النفطية لبناء استراتيجية زراعية لتحقيق التنمية الشاملة، اطروحة دكتوراه في، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022/2021، ص492.

الشكل(02): تطور إنتاج أنواع الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2009-2018)

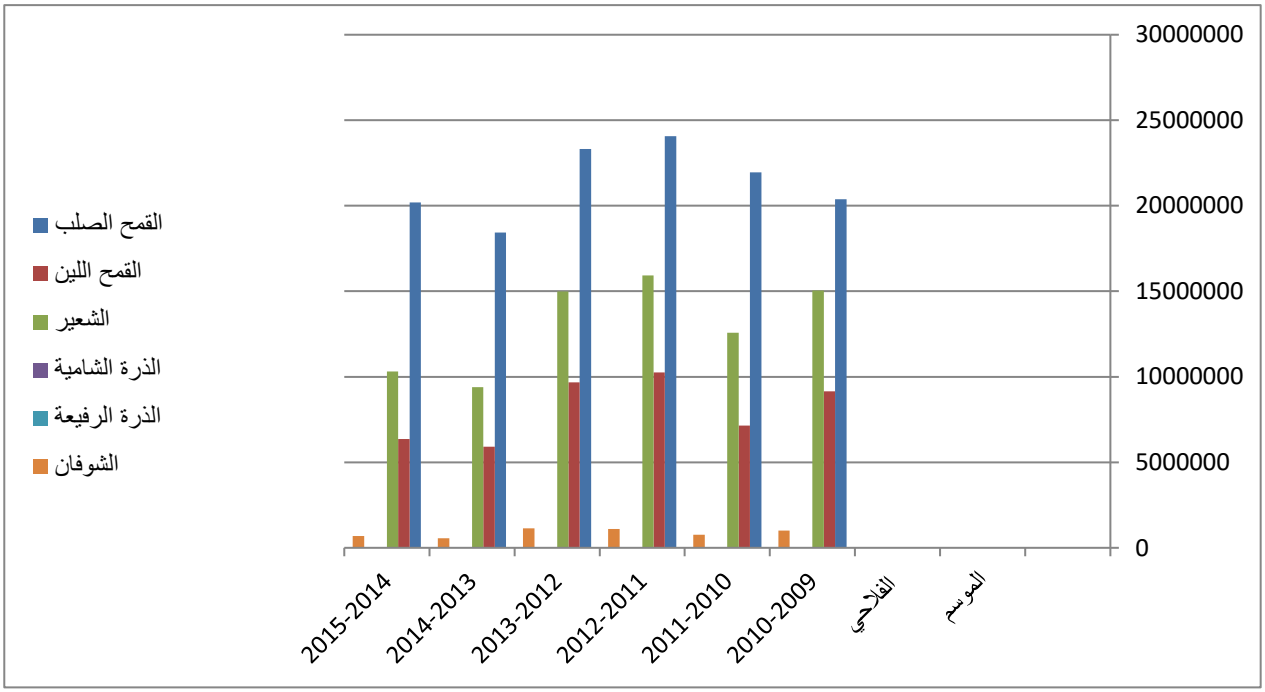

المصدر: المصدر: مخرجات برنامج Excel بناء على معطيات وزارة الرقمية و الإحصائيات

يمثل الجدول(04) واشكل أعلاه تطور إنتاج أنواع الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2009-2018)، ونلاحظ من خلال هذا الجدول وجود تباينًا واضحًا في كميات الإنتاج بين مختلف الأنواع، حيث حافظ القمح الصلب على مكانته كأكثر الحبوب إنتاجًا، متبوعًا بالشعير والقمح اللين، في حين تبقى باقي الحبوب (الذرة الشامية، الذرة الرفيعة، الشوفان) ذات مساهمة أقل في إجمالي الإنتاج.

ففيما يخص القمح الصلب، سجل الإنتاج أعلى مستوياته خلال موسم 2017-2018 بحوالي 31.78 مليون قنطار، مقارنة بـ20.38 مليون قنطار فقط في موسم 2009-2010، ما يعكس تحسنًا عامًا، رغم

بعض التذبذب المسجل في بعض المواسم (مثل انخفاضه إلى حوالي 18.44 مليون قنطار في (2013–2014)، ويرجع هذا التحسن إلى الظروف المناخية المواتية نسبيًا خلال بعض السنوات، وإلى برامج الدعم الفلاحي.

أما القمح اللين، فشهد تذبذبًا أكثر وضوحًا، حيث تراجع من 9.14 مليون قنطار في 2009–2010 إلى 5.02 مليون قنطار فقط في 2015–2016، قبل أن يرتفع مجددًا إلى 8.03 مليون قنطار في موسم 2017–2018.

اما بالنسبة للشعير، فقد شهد إنتاجه أيضًا تقلبات لافتة، إذ بلغ ذروته في 2017–2018 بحوالي 19.57 مليون قنطار، مقابل 15.03 مليون قنطار في بداية السلسلة الزمنية، ما يُظهر اتجاها عامًا نحو الارتفاع رغم التراجع الواضح في بعض المواسم (مثل 2013–2014 حيث بلغ فقط 9.39 مليون قنطار).

أما بالنسبة للحبوب الثانوية مثل الذرة الشامية والذرة الرفيعة والشوفان، فقد بقي إنتاجها ضعيفًا نسبيًا، ورغم الارتفاع النسبي في إنتاج الذرة الرفيعة (بلغ 89,577 قنطارًا في 2015–2016)، إلا أن مساهمتها في إجمالي الإنتاج الوطني ما تزال محدودة، ما يشير إلى ضعف استغلال هذه الزراعات.

ومن خلال المعلومات التي قدمها الجدول يتبين هيمنة القمح الصلب على الخارطة الفلاحية للحبوب في الجزائر، مع تسجيل تحسن نسبي في بعض الأنواع الأخرى، وهو ما يدل على الحاجة إلى مزيد من الدعم الهيكلي والتقني لتنويع الإنتاج وضمان استقرار مردوديته في ظل التحديات المناخية والاقتصادية.

الجدول(06): تطور انتاج أنواع الحبوب في الجزائر خلال الفترة(2019–2021) **الف طن**

نوع المنتج	الحبوب	القمح والدقيق	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة والدخن	الأرز

					الموسم الفلاحي
0.2	3.6	6.4	3876.9	5633.5	2019
0.2	0.9	3.2	3106.0	4393.1	2020
03	0.4	18.5	2168.4	2783.4	2021

المصدر: إعداد الطلبة بناء على تقارير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

يمثل الجدول أعلاه تطور انتاج أنواع الحبوب في الجزائر خلال الفترة(2019-2023) حيث المعطيات الإحصائية للفترة المدروسة إلى تراجع ملحوظ في إنتاج الحبوب بجميع أصنافها مقارنة بالفترة السابقة، وهو ما يعكس تأثيرًا سلبيًا محتملًا للظروف المناخية (الجفاف بالخصوص) أو اختلالات في منظومة الإنتاج الزراعي.

ففي سنة 2019، بلغ الإنتاج الإجمالي للحبوب نحو 5633.5 ألف طن، منها 3876.9 ألف طن من القمح والدقيق، وهو ما يمثل حوالي 69% من إجمالي الإنتاج، إلى جانب كميات محدودة من الذرة الشامية (6.4 ألف طن)، الذرة الرفيعة والدخن (3.6 ألف طن)، والأرز (0.2 ألف طن).

وبالنسبة لسنة 2020 فقد شهدت انخفاضًا حادًا في إجمالي الإنتاج ليصل إلى 4393.1 ألف طن، أي بتراجع نسبته تقارب 22% مقارنة بسنة 2019، مع تراجع مماثل في القمح والدقيق إلى 3106.0 ألف طن، كما انخفض إنتاج الذرة الرفيعة إلى 0.9 ألف طن فقط، بينما بقي إنتاج الأرز مستقرًا.

أما سنة 2021، فقد سجلت أدنى مستويات الإنتاج خلال الفترة، بـ 2783.4 ألف طن فقط، منها 2168.4 ألف طن من القمح والدقيق، مع ملاحظة ارتفاع طفيف في الذرة الشامية إلى 18.5 ألف طن، وهو تطور نسبي لكنه غير مؤثر بالنظر إلى الانخفاض العام في باقي الأنواع.

وبالنسبة للفترة (2022- 2023)، وحسب ما ذكرت المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، فقد احتلت الجزائر المرتبة الثانية إفريقيا في إنتاج القمح لسنة 2023 بإجمالي إنتاج بلغ 7 ملايين طن موسم 2023/2022، حسب تقارير أمريكية، ووفقا لذات التقارير فإنّ الجزائر جاءت كثاني أكبر المنتجين للقمح في إفريقيا خلال الموسم المنصرم[1]

ومن خلال ما تم عرضه يمكن أن نلاحظ بأن قطاع إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2023 قد شهد تذبذبًا واضحًا بين التحسن والتراجع، مما يعكس هشاشة هذا القطاع أمام العوامل المختلفة.

خلال الفترة 2009–2018، سجل الإنتاج مستويات جيدة نسبيًا، خاصة في سنوات مثل 2012 و2018، حيث بلغ إنتاج القمح الصلب لوحده أكثر من 31 مليون قنطار (أي أكثر من 3 ملايين طن)، كما تميزت هذه الفترة بتنوع في إنتاج الحبوب (قمح بنوعيه، شعي، ذرة، شوفان).

وفي المقابل فقد عرفت الفترة 2019–2021 تراجعًا حادًا في الإنتاج، بلغ أدناه سنة 2021 بإجمالي لا يتجاوز 2.78 مليون طن.

وفي موسم 2022–2023 مثّل مرحلة انتعاش نسبي، حيث ارتفع الإنتاج مجددًا إلى 7.00 ملايين طن، وهو ما يُعد من بين أعلى المستويات في العشرين سنة الأخيرة، ما يدل على قدرة القطاع على التعافي إذا توفرت الظروف المناسبة.

[1] ثـورة زراعية تضـع الجـزائر في المـركز الثـاني إفـريقيا في إنتـاج الحبـوب، https://www.entv.dz/، 2025/05/20، 15:13.

الفرع الثاني: الانتاج الحيواني في الجزائر(2010-2022)

شهد الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال العقد الأخير تطورًا ملحوظًا في مختلف أنواعه، مما يعكس الجهود المبذولة لتطوير شعبة تربية الحيوانات وتغطية الطلب الوطني المتزايد على المواد الغذائية الأساسية ذات المصدر الحيواني.

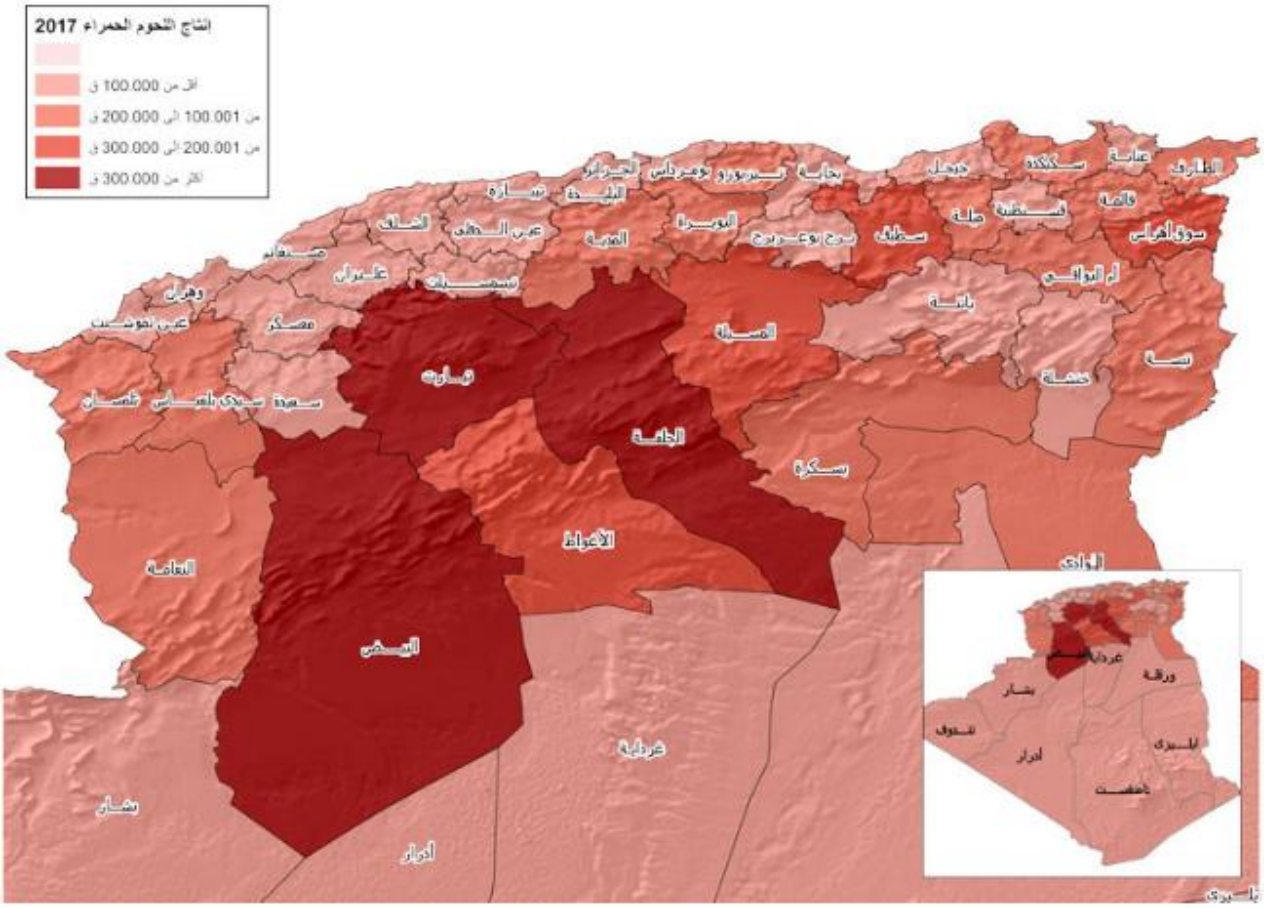

الوثيقة(02): مناطق التوزع الحيواني في الجزائر **(وزارة الفلاحة والتنمية الريفيةhttps://madr.gov.dz/)**

وفيما يلي سنتطرق لعرض مختلف الانتاج الحيواني في الجزائر للمفترة المدروسة.

الجدول(07): تطور الانتاج الحواني في الجزائر(2010-2020)

نوع الانتاج	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الحليب (1000)	البيض (1000 و

السنة				
2010	1243816	3152816	2632900	7134379
2011	4195529	3361279	2929959	4822477
2012	4397886	3653982	3088190	5326572
2013	4671997	4183967	3368066	6060558
2014	4862903	4634522	3548825	6644517
2015	5256474	4364417	3753766	6690000
2016	5377548	5154350	3597017	6691912
2017	5439024	5298067	3521210	6570417
2018	5290121	5403692	3279972	6257971
2019	5291695	5720748	3597017	6441906
2020	5308834	5415863	3405599	6169129

المصدر: هميسي أمينة خنفر مانع، واقع الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد10، العدد1، جوان 2023، ص242.

الشكل(03): الانتاج الحيواني في الجزائر(2010-2020)

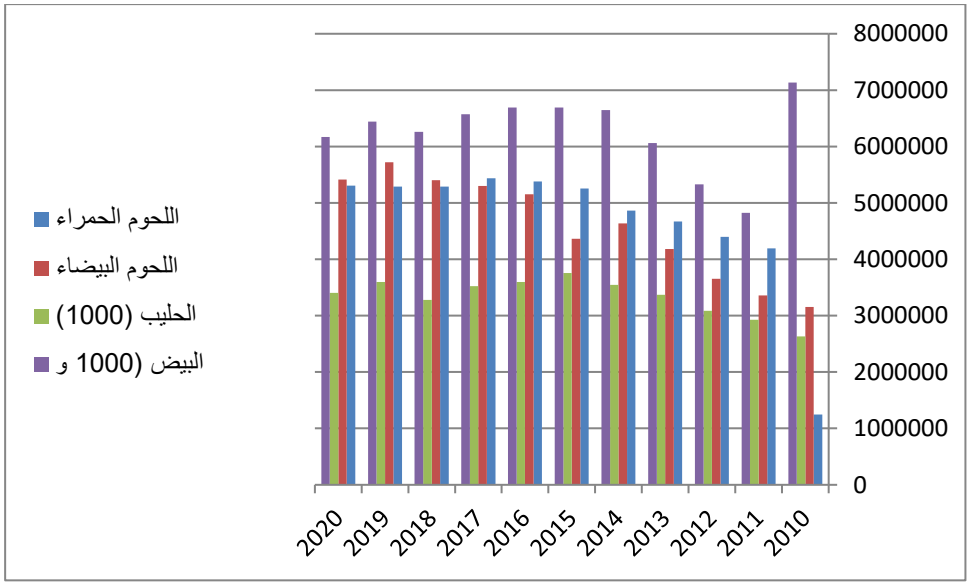

المصدر: المصدر: مخرجات برنامج Excel بناء على معطيات وزارة الرقمية و الإحصائيات

من خلال الجدول والشكل أعلاه اللذان يعرضان الانتاج الحيواني في الجزائر(2010-2020)، نلاحظ بأن اللحوم الحمراء قد سجّلت تطورًا تدريجيًا وهامًا، حيث انتقلت من حوالي 1.24 مليون طن سنة 2010 إلى أكثر من 5.3 مليون طن سنة 2020، أي بزيادة تفوق 326% خلال عشر سنوات، ويعكس هذا الارتفاع تحسنًا في تربية المواشي والبنية التحتية الفلاحية المرتبطة بها.

وبالنسبة للحوم البيضاء (الدواجن)، هي الأخرى عرفت تطورًا معتبرًا، حيث ارتفعت من 3.15 مليون طن في 2010 إلى 5.42 مليون طن في 2020، رغم بعض التذبذبات الطفيفة في بعض المواسم.

أما انتاج الحليب فقد تحسّن بصفة عامة، حيث بلغ ذروته سنة 2015 بـ 3.75 مليار لتر، لكنه عرف بعض التراجع في السنوات التالية ليستقر عند حوالي 3.4 مليار لتر سنة 2020، وهو ما قد يدل على محدودية توسع نشاط تربية الأبقار الحلوبة أو نقص الدعم اللوجستي.

وبالنسبة للبيض فقد سجل انتاجه هو الاخر ذروة معتبرة سنة 2016 بما يقارب 6.7 مليار وحدة، ثم عرف منحنى تنازلي طفيف في السنوات التالية ليستقر عند حوالي 6.17 مليار وحدة في 2020، وهو معدل يبقى مرتفعًا نسبيًا مقارنة بسنوات ما قبل 2013.

ويعكس هذا التطور العام نموًا إيجابيًا في قطاع الإنتاج الحيواني، ويُظهر قدرة الجزائر على تحسين الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية ذات المصدر الحيواني.

الجدول(08): أعداد الحيوانات في الجزائر (2020-2022) **ألف رأس**

	الأبقار	الاغنام	الماعز	الجمال	الخيول	بغال وحمير
2020	1740.18	30905.56	4908.17	435.21	48	101.04
2021	1734.48	31126.45	5029.04	448.55	50.23	97.97
2022	1738.34	31192.02	5120.82	459.62	49.43	91.36

المصدر: إعداد الطلبة بناء على تقارير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية(2020-2022)

الشكل(04): أعداد الحيوانات في الجزائر (2020-2022) **ألف رأس**

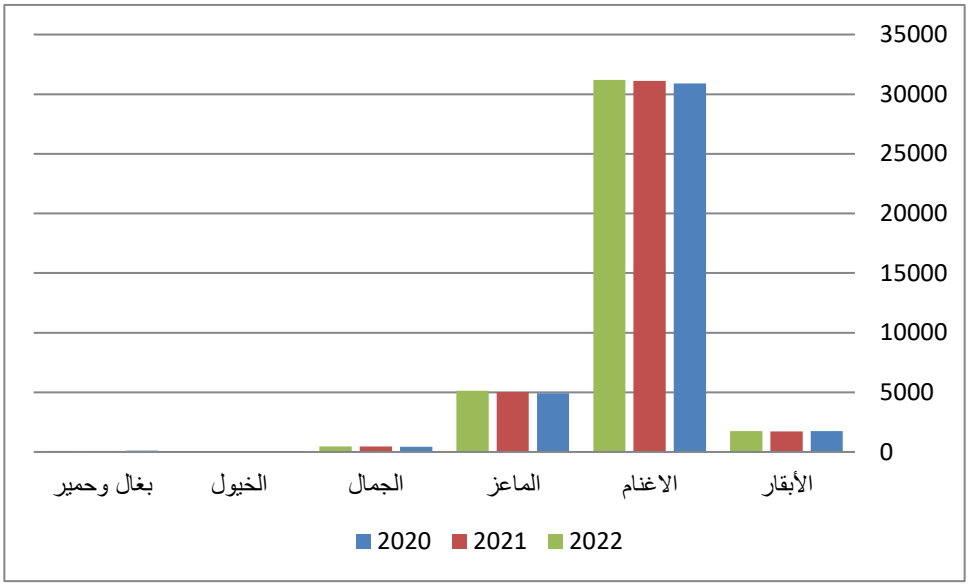

المصدر: مخرجات برنامج Excel بناء على معطيات وزارة الرقمية و الإحصائيات

تمثل الاحصائيات اعلاه أعداد الحيوانات في الجزائر (2020-2022) ، حيث ومن خلالها يتبين ان هناك إلى استقرار نسبي وتطور طفيف في أعداد معظم أنواع الحيوانات، مع بعض التباينات الطفيفة حسب الفئة.

ففيما يخص الأبقار، سُجلت أعداد شبه مستقرة تتراوح بين 1.73 و1.74 مليون رأس، وهو ما يعكس ثباتًا في تربية الأبقار رغم التحديات المرتبطة بكلفة الأعلاف ومحدودية الأراضي المخصصة للرعي، أما بالنسبة للأغنام، فقد شهدت زيادات طفيفة من 30.9 مليون رأس سنة 2020 إلى 31.19 مليون رأس سنة 2022، مما يؤكد استمرار الاعتماد على هذا النوع من الثروة الحيوانية.

أما الماعز، فقد عرف تطورًا ملموسًا حيث ارتفع من 4.9 مليون رأس في 2020 إلى أكثر من 5.12 مليون رأس في 2022، ما يعكس توجهًا تدريجيًا نحو توسيع تربيتها، كما وسجلت الجمال ارتفاعًا ملحوظًا من 435 ألف رأس إلى 459 ألف رأس، وهو تطور يعكس عودة الاهتمام بهذه الفئة في الجنوب الجزائري لأهميتها الاقتصادية والبيئية.

وفي المقابل، عرفت أعداد الخيول والحمير والبغال تراجعًا طفيفًا، حيث انخفضت أعداد البغال والحمير من 101 ألف رأس في 2020 إلى 91 ألف رأس في 2022، وهو ما يعكس تراجع الاعتماد على هذه الحيوانات في الفلاحة والنقل التقليدي بسبب التغيرات التكنولوجية والاجتماعية.

ومن خلال ما تُظهره هذه الأرقام من استقرارًا وتطورًا إيجابيًا محدودًا في الثروة الحيوانية الجزائرية، يبدل وشير الى استمرار نشاط المربين، لكنه أيضًا يُبرز الحاجة إلى دعم هذا القطاع بشكل أوسع من خلال توفير البيئة المناسبة والغذاء المناسب من أجل الانتاج الاكثر لهذه الثروة الحيوانية.

الجدول(09): عدد مذبوحات الحيوانات في الجزائر (2020-2022) **ألف رأس**

	الأبقار والجاموس	الاغنام و الماعز	الابل
2020	647.30	19733.09	46.06
2021	638.79	19820.21	47.65
2022	635.04	19955.95	48.91

المصدر: إعداد الطلبة بناء على تقارير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل(05): عدد مذبوحات الحيوانات في الجزائر (2020-2022) **ألف رأس**

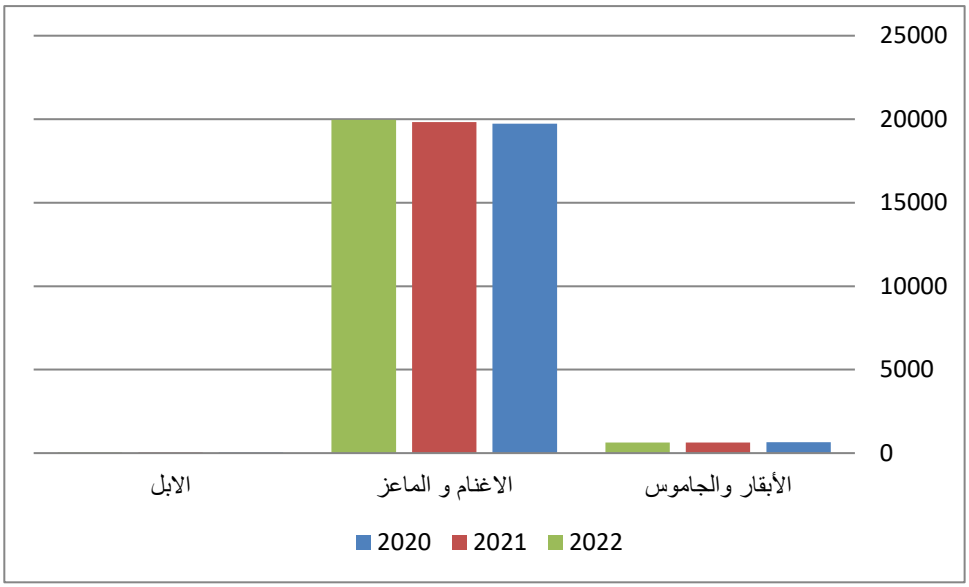

المصدر: مخرجات برنامج Excel بناء على معطيات وزارة الرقمية و الإحصائيات

تعكس الإحصائيات المتعلقة بأعداد الأبقار والجاموس، والأغنام والماعز، والإبل في الجزائر خلال الفترة 2020–2022 تباينًا في اتجاهات النمو بين هذه الفئات الحيوانية، ما يعكس التحولات الهيكلية التي يشهدها قطاع تربية الماشية.

ففيما يخص الأبقار والجاموس، يُلاحظ تسجيل تراجع طفيف في الأعداد من 647.3 ألف رأس في سنة 2020 إلى 635.04 ألف رأس في سنة 2022. ويُعزى هذا التراجع النسبي إلى عوامل متعددة، أبرزها ارتفاع تكاليف التربية والأعلاف المركزة، إلى جانب ضعف الاستثمار في تربية هذا النوع من الماشية مقارنةً بفئات أخرى.

في المقابل، سجّلت فئة الأغنام والماعز نموًا متواصلًا، حيث ارتفعت من 19.73 مليون رأس سنة 2020 إلى 19.95 مليون رأس سنة 2022، ما يعكس استمرار الفلاحين في الاعتماد على هذه الفئة الحيوانية نظرًا لقدرتها على التكيف مع الظروف المناخية القاسية، وتوفرها على امتداد السهوب والمناطق الريفية.

أما الإبل، فقد شهدت زيادة تدريجية، إذ ارتفعت من 46.06 ألف رأس سنة 2020 إلى 48.91 ألف رأس سنة 2022، وهو ما يؤشر إلى تنامي الاهتمام بهذا النوع من الثروة الحيوانية في الجنوب الجزائري، خاصة في إطار تشجيع تربية الإبل كمصدر بديل للحوم والحليب في المناطق الصحراوية.

تُظهر هذه البيانات وجود اتجاهين متعاكسين في تطور الثروة الحيوانية في الجزائر؛ فمن جهة، هناك تراجع طفيف في أعداد الأبقار والجاموس، ومن جهة أخرى، هناك ارتفاع مستمر في أعداد الأغنام والماعز والإبل، وهو ما يتطلب سياسات دعم موجهة حسب خصوصية كل نوع، مع تحسين التأطير البيطري، وضمان الأمن الغذائي الحيواني لضمان استدامة هذه الموارد.

الفرع الثالث: تطور الصادرات و الواردات الغذائية والفجوة الغذائية (2010-2020)

الجدول(10): تطور الصادرات و الواردات الغذائية والفجوة الغذائية (2010-2020)

السنوات	الواردات الغذائية	الصادرات الغذائية	الفجوة الغذائية
2010	6058	315	5743
2011	9850	355	9495
2012	9022	315	8707
2013	9580	402	9178
2014	11005	323	10682
2015	9314	235	9079
2016	8223	327	7896
2017	8438	349	8089
2018	8573.58	373.77	8199.81
2019	8072.27	407.86	7664.41
2020	8094.91	442.59	7652.32

المصدر: هميسي أمينة خنفر مانع، مرجع سبق ذكره، ص244.

الشكل(06): تطور الصادرات و الواردات الغذائية والفجوة الغذائية (2010-2020)

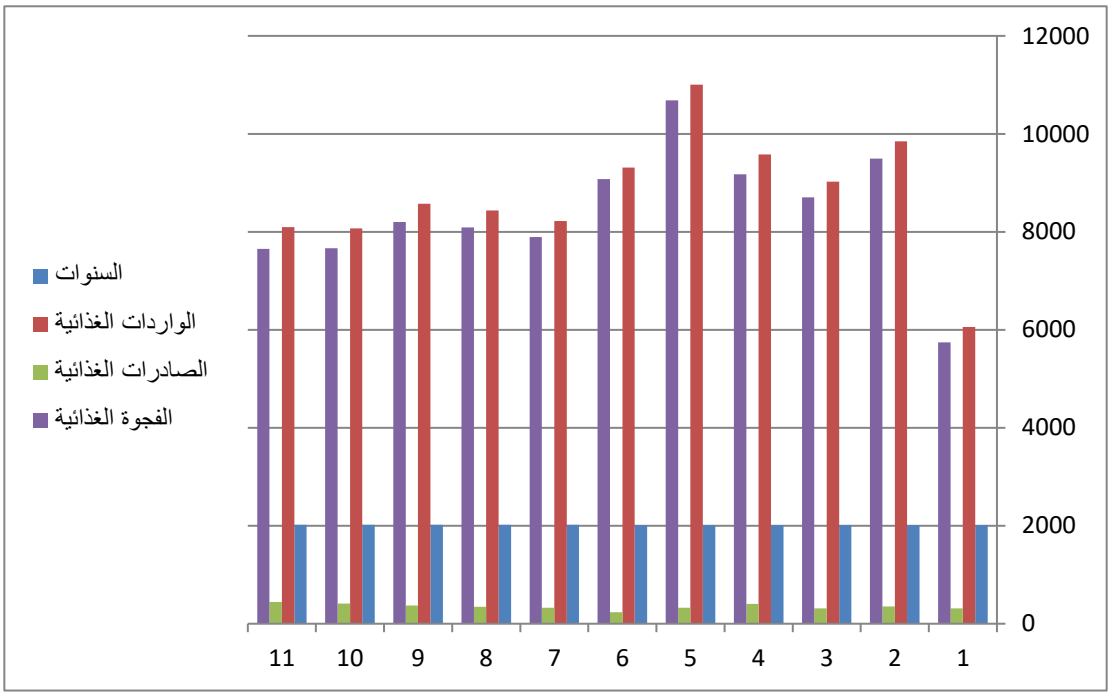

المصدر: المصدر: مخرجات برنامج Excel بناء على معطيات وزارة الرقمية و الإحصائيات

يمثل الجدول والشكل البياني اعلاه تطور الصادرات و الواردات الغذائية والفجوة الغذائية (2010-2020)، بحيث تشير بيانات تطور الصادرات والواردات الغذائية والفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020 إلى وجود عجز غذائي هيكلي مستمر، فقد ظلت الواردات الغذائية مرتفعة طيلة هذه الفترة، حيث بلغت ذروتها في سنة 2014 بحوالي 11 مليار دولار، في حين لم تشهد الصادرات الغذائية تحسنًا ملحوظًا، إذ تراوحت بين 235 مليون دولار و442.59 مليون دولار فقط، ما يعكس ضعف القدرة التصديرية للقطاع الغذائي الجزائري، ونتيجة لهذا التفاوت الكبير، سجلت الفجوة الغذائية مستويات عالية باستمرار، حيث تجاوزت في عدة سنوات حاجز 9 مليارات دولار، وظلت في حدود 7 إلى 10 مليارات دولار في باقي السنوات، ويُظهر هذا الوضع اعتماد الجزائر الكبير على الخارج لتغطية احتياجاتها الغذائية، مع بطء نسبي

في تنمية الإنتاج المحلي وضعف في تنويع الصادرات الزراعية والغذائية، مما يستدعي تبني استراتيجية وطنية شاملة لتقليص الفجوة الغذائية من خلال دعم الإنتاج الفلاحي، تطوير الصناعات التحويلية، وتشجيع التصدير نحو الأسواق الإقليمية والدولية.

المطلب الثاني: صادرات المنتوجات الغير بترولية في الجزائر(2000-2023)

شهدت الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 2000–2023 تطورًا تدريجيًا، في ظل سعي الدولة لتنويع مصادر دخلها وتقليص الاعتماد على المحروقات، ورغم ضعف مساهمتها في البداية، عرفت هذه الصادرات تحسنًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، بفضل السياسات التحفيزية، لكنها لا تزال تحتاج إلى دعم أكبر لتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني، وفيما يلي عرض هيكل الصادرات الغير نفطية الجزائرية خلال الفترة(2005-2016).

الجدول(11): هيكل الصادرات الغير نفطية الجزائرية خلال الفترة (2005–2016)

	المواد الغذائية	المواد الاولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
2005	67	134	656	0	36	14
2006	73	195	828	0	44	43
2007	92	153	988	0	44	34
2008	121	340	1390	1	68	34
2009	113	170	692	0	25	49

33	27	0	1089	165	305	**2010**
16	36	0	1495	162	357	**2011**
18	30	1	1519	167	314	**2012**
18	25	0	1608	108	402	**2013**
10	15	2	2350	110	323	**2014**
11	17	0	1685	105	239	**2015**
18	53	0	1299	84	327	**2016**

المصدر: بن يوب فاطمة، تنمية الصادرات الغير نفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة 8ماي 1945قالمة، ص14.

الشكل(07): هيكل الصادرات الغير نفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

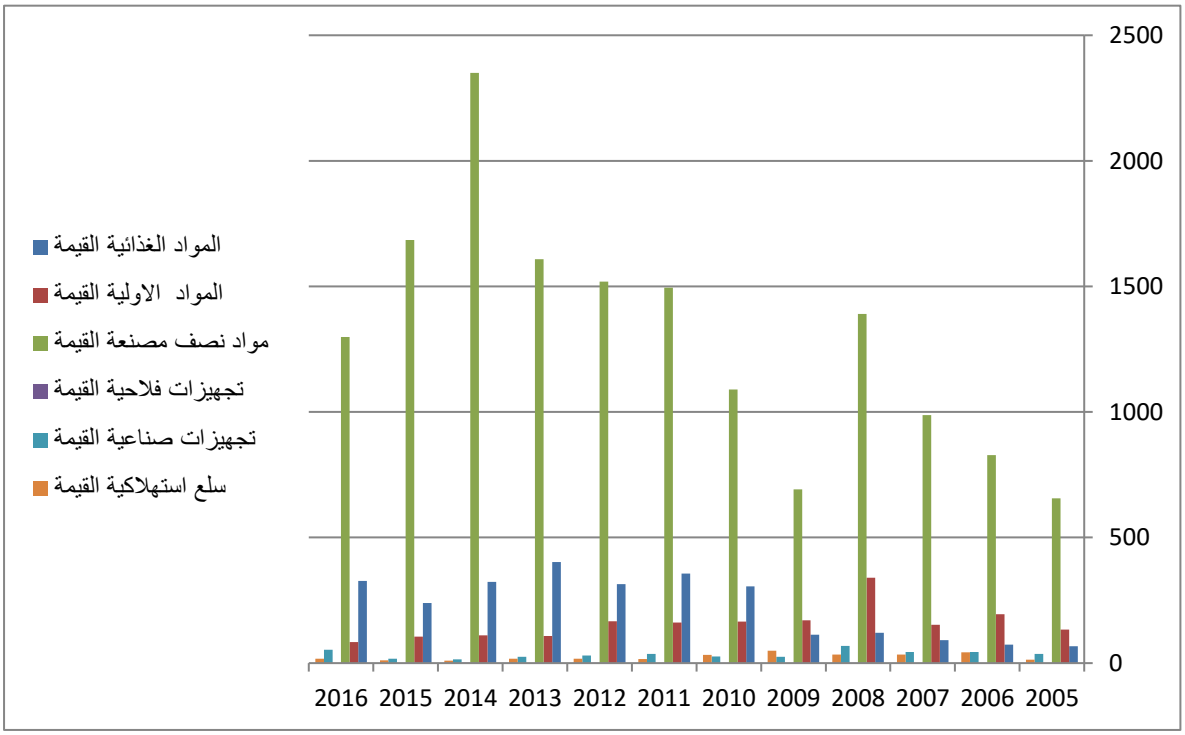

المصدر: مخرجات برنامج Excel بناء على معطيات وزارة الرقمية و الإحصائيات

من خلال الالبيانات التي يوضحها الشكل والجدول اعلاه، والتي تشير الى البيانات المتعلقة بالصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2016، يتبين ان هناك تباين واضح في مساهمة مختلف فئات المنتجات، فقد شهدت المواد نصف المصنعة أعلى قيمة من بين كل الفئات، حيث عرفت تطورًا ملحوظًا من 656 مليون دولار سنة 2005 إلى ذروتها سنة 2014 بـ2350 مليون دولار، ما يعكس التركيز على تصدير منتجات ذات قيمة مضافة متوسطة مثل الحديد والمواد الكيميائية، أما المواد الغذائية، فقد سجلت بدورها نموًا لافتًا، خاصة في السنوات الأخيرة، منتقلة من 67 مليون دولار سنة 2005 إلى 327 مليون دولار سنة 2016، وهو ما قد يرتبط بتوسع صادرات التمور والمنتجات الزراعية المصنعة.

في المقابل تبقى الصادرات من المواد الأولية محدودة وغير مستقرة، تراوحت قيمتها بين 84 و340 مليون دولار، ما يدل على عدم استغلال كافٍ لهذه الموارد في التصدير، أما بالنسبة الى التجهيزات الفلاحية، فقد كانت شبه منعدمة على مدار الفترة، ما يعكس غياب صناعة وطنية متخصصة وقادرة على التصدير في هذا المجال ، كما وعرفت التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية مستويات متدنية من الصادرات، دون أن تتجاوز قيمتها 53 مليون دولار في أحسن الحالات، وهذا ما قد يكشف لنا ضعف القدرة التنافسية لهذه الفئات في الأسواق الخارجية، كما وتبرز هذه البيانات أن الصادرات غير النفطية الجزائرية لا تزال تتركز في فئة واحدة (المواد نصف المصنعة)، مع ضعف تنوع قاعدة المنتجات القابلة للتصدير، وهو ما يتطلب مزيدًا من الجهود لدعم الإنتاج المحلي وتحسين الجودة لاقتحام أسواق جديدة.

الجدول(12): تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2023

	قيمة الصادرات غير النفطية (مليار دولار أمريكي)	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	0.5	0.7
2005	0.8	0.9
2010	1.2	1.1
2015	1.5	1.3
2020	3.0	1.8
2023	5.07	2.0

المصدر: تقرير القنصلية العامة للجزائر في نيويورك حول الاقتصاد الجزائري لعام 2023.

الشكل(08): تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2023

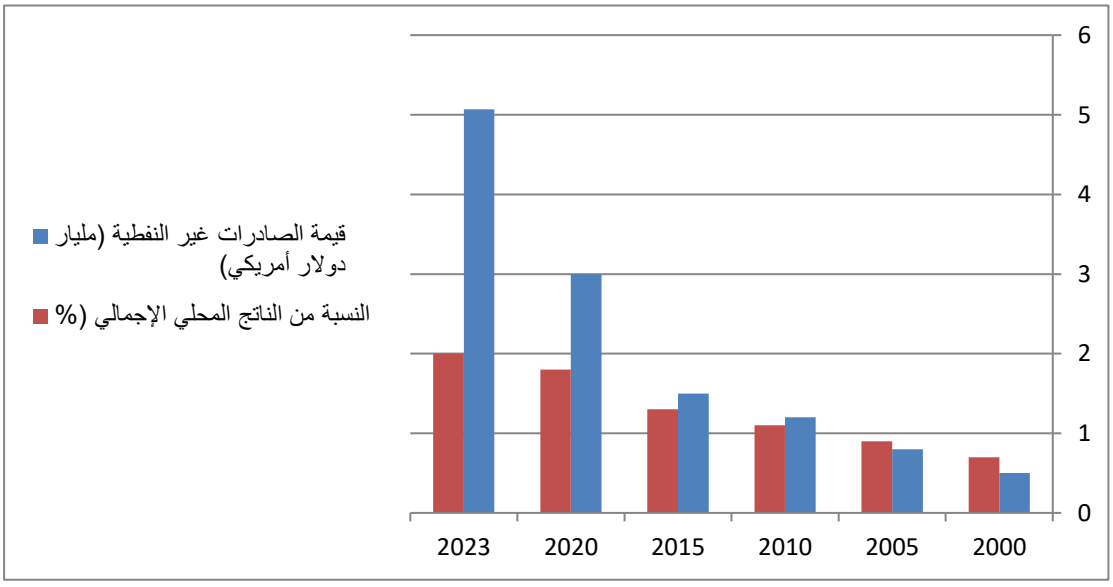

المصدر: مخرجات برنامج Excel بناء على معطيات وزارة الرقمية و الإحصائيات

تشير المعطيات أعلاه إلى تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2023، حيث ارتفعت قيمتها من 0.5 مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى 5.07 مليار دولار في عام 2023. كما زادت نسبة هذه الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي من 0.7% إلى 2.0% خلال نفس الفترة.

الجدول(13): الصادرات من المواد الغذائية (بالمليون دولار)

السنة	القيمة
2005	67
2006	73
2007	92
2008	121
2009	113
2010	305
2011	357
2012	314
2013	402
2014	323
2015	239
2016	327

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المديرية العامة للجمارك، مديرية الدراسات والاستشراف"الملخصات الإحصائية للتجارة الخارجية للجزائر"، نشرات سنوية (2005-2016).

يمثل الجدول الصادرات من المواد الغذائية (بالمليون دولار) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2016، بحيث نلاحظ ان هناك اتجاهاً تصاعديًا مع بعض التذبذبات، فقد بدأت الصادرات بقيمة 67 مليون دولار سنة 2005، ثم شهدت ارتفاعًا تدريجيًا إلى أن بلغت 121 مليون دولار سنة 2008، بعد انخفاض طفيف في سنة 2009، حققت الصادرات قفزة نوعية في سنة 2010، حيث تضاعفت لتصل إلى 305 مليون دولار، واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في 2011 لتبلغ 357 مليون دولار، ثم 402 مليون دولار في 2013، وهو أعلى مستوى خلال الفترة.

كما ونلاحظ تراجعات ملحوظة بعد سنة 2013، حيث انخفضت القيمة إلى 323 مليون دولار في 2014 ثم إلى 239 مليون دولار في 2015، قبل أن ترتفع مجددًا إلى 327 مليون دولار في 2016.

من خلال هذه الارقام يمكن القول أن الجزائر استطاعت خلال هذه الفترة أن تحقق تحسنًا نسبيًا في صادراتها من المواد الغذائية، خاصة بفضل بعض الإصلاحات في قطاع الزراعة والصناعات الغذائية، إلا أن التقلبات المسجلة تعكس هشاشة في استقرار أداء هذا القطاع.

الجدول(14): المواد الأولية (بالمليون دولار)

السنة	القيمة
2005	134
2006	195
2007	153
2008	340
2009	170

2010	165
2011	162
2012	167
2013	108
2014	110
2015	105
2016	84

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المديرية العامة للجمارك، مديرية الدراسات والاستشراف"الملخصات الإحصائية للتجارة الخارجية للجزائر"، نشرات سنوية (2005-2016).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن صادرات الجزائر شهدت تقلبات واضحة في قيمتها، بما يعكس ضعف الاستقرار في هذا النوع من الصادرات، حيث بدأت الصادرات بقيمة 134 مليون دولار سنة 2005، ثم ارتفعت إلى 195 مليون دولار في 2006، لكنها عادت وانخفضت إلى 153 مليون دولار في 2007، قبل أن تسجل ذروة ملحوظة في 2008 بقيمة 340 مليون دولار، ولم يدم هذا الارتفاع إذ انخفضت القيمة إلى 170 مليون دولار في 2009، واستقرت نسبيًا في حدود 160 مليون دولار بين 2010 و2012، غير أن الفترة الموالية تميزت بتراجع متواصل، حيث انخفضت القيمة إلى 108 مليون دولار في 2013، ثم 110 مليون دولار في 2014، لتواصل الانخفاض إلى 84 مليون دولار في 2016، وهو أدنى مستوى خلال الفترة المدروسة.

الجدول(15): مواد نصف مصنعة (بالمليون دولار)

السنة	القيمة

2005	656
2006	828
2007	988
2008	1390
2009	692
2010	1089
2011	1495
2012	1519
2013	1608
2014	2350
2015	1685
2016	1299

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المديرية العامة للجمارك، مديرية الدراسات والاستشراف"الملخصات الإحصائية للتجارة الخارجية للجزائر"، نشرات سنوية (2005-2016).

من خلال معطيات الجدول(14)، فإننا نلاحظ تطورًا ملحوظًا مواد نصف مصنعة، مع تسجيل اتجاه تصاعدي إجمالي رغم بعض التذبذبات، ففي عام 2005 بلغت قيمة هذه الصادرات 656 مليون دولار، لترتفع تدريجيًا إلى 828 مليون دولار في 2006، ثم إلى 988 مليون دولار في 2007، وبلغت ذروتها الأولى في 2008 بقيمة 1390 مليون دولار، غير أن سنة 2009 عرفت تراجعًا حادًا إلى 692 مليون دولار، بعد ذلك استأنفت الصادرات نموها لتصل إلى 1089 مليون دولار في 2010، ثم ارتفعت باطراد إلى 1495 مليون دولار في 2011، و1519 مليون دولار في 2012، وصولًا إلى 1608 مليون دولار في

2013، وقد شهد عام 2014 طفرة نوعية إذ سجلت الصادرات قيمة قياسية بلغت 2350 مليون دولار، وهذا يشير إلى تحسن كبير في أداء الصناعات التحويلية آنذاك، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر طويلًا، حيث تراجعت إلى 1685 مليون دولار في 2015 ثم إلى 1299 مليون دولار في 2016.

الجدول(16): تجهيزات فلاحية (بالمليون دولار)

السنة	القيمة
2005	0
2006	0
2007	0
2008	1
2009	0
2010	0
2011	0
2012	1
2013	0
2014	2
2015	0
2016	0

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المديرية العامة للجمارك، مديرية الدراسات والاستشراف"الملخصات الإحصائية للتجارة الخارجية للجزائر"، نشرات سنوية (2005-2016).

تُظهر معطيات التجدول أعلاه، والذي يمثل: صادرات الجزائر من التجهيزات الفلاحية خلال الفترة من 2005 إلى 2016 ضعفًا شديدًا يكاد يصل إلى الانعدام، حيث سجلت معظم السنوات قيمة صفرية للصادرات في هذا المجال. ففي السنوات 2005، 2006، 2007، 2009، 2010، 2011، 2013، و2015، لم تُسجل أي صادرات تُذكر من التجهيزات الفلاحية، بينما ظهرت صادرات محدودة جدًا في أعوام 2008 (بقيمة 1 مليون دولار)، و2012 (1 مليون دولار)، و2014 (2 مليون دولار)، وهي أرقام ضئيلة جدًا ولا تعكس وجود قاعدة إنتاجية أو تصديرية حقيقية لهذا النوع من المعدات.

الجدول(16): تجهيزات صناعية (بالمليون دولار)

السنة	القيمة
2005	36
2006	44
2007	44
2008	68
2009	25
2010	27
2011	36
2012	30
2013	25
2014	15
2015	17

2016	53

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المديرية العامة للجمارك، مديرية الدراسات والاستشراف "الملخصات الإحصائية للتجارة الخارجية للجزائر"، نشرات سنوية (2005-2016).

نلاحظ من البيانات المدرجة في الجدول أعلاه والذي يمثل صادرات الجزائر تجهيزات صناعية خلال الفترة من 2005 إلى 2016 إلى تذبذب واضح في قيمتها، مع عدم وجود اتجاه تصاعدي مستدام، بحيث بدأت الصادرات بقيمة 36 مليون دولار في 2005، وارتفعت تدريجياً إلى 44 مليون دولار في كل من 2006 و2007، ثم سجلت أعلى قيمة في 2008 حيث بلغت 68 مليون دولار، بعد ذلك شهدت الصادرات انخفاضًا ملحوظًا في 2009 لتصل إلى 25 مليون دولار، واستقرت تقريبًا في حدود 25 إلى 36 مليون دولار بين 2010 و2013 في السنوات التالية، ثم انخفضت الصادرات إلى أدنى مستوى في 2014 بقيمة 15 مليون دولار، مع تحسن طفيف في 2015 إلى 17 مليون دولار، قبل أن تعاود الارتفاع بشكل ملحوظ في 2016 لتصل إلى 53 مليون دولار.

الجدول(18): سلع استهلاكية (بالمليون دولار)

السنة	القيمة
2005	14
2006	43
2007	34
2008	34
2009	49
2010	33

2011	16
2012	18
2013	18
2014	10
2015	11
2016	18

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المديرية العامة للجمارك، مديرية الدراسات والاستشراف "الملخصات الإحصائية للتجارة الخارجية للجزائر"، نشرات سنوية (2005-2016).

يمثل الجدول اعلاه صادرات الجزائر من السلع الاستهلاكية خلال الفترة من 2005 إلى 2016 ، حيث نلاح تقلبا واضحا في القيم المسجلة، حيث شهدت بعض السنوات ارتفاعات ملحوظة مقارنة بسنوات أخرى، فبدأت القيمة عند 14 مليون دولار في 2005، ثم شهدت قفزة كبيرة إلى 43 مليون دولار في 2006، تراجع بعدها إلى 34 مليون دولار في 2007 و2008، قبل أن تسجل أعلى قيمة خلال الفترة في 2009 بواقع 49 مليون دولار، بعد ذلك انخفضت الصادرات تدريجيًا إلى 33 مليون دولار في 2010، و16 مليون دولار في 2011، وظلت في مستويات متدنية بين 10 و18 مليون دولار من 2012 وحتى 2016.

المطلب الثالث: التحديات والمشاكل التي تواجه التصدير غير النفطي في الجزائر

رغم محاولة الدولة في حتمية التوجه نحو الرفع من قيمة الصادرات غير النفطية، إلا أن هناك جملة من المشاكل التي تعترض العملية التصديرية تذكر أهمها:

1. **مشاكل داخلية (جزئية):**

- ضعف التنسيق بين المصدرين والهيئات الحكومية المسؤولة عن التصدير.

- ارتفاع أسعار السلع بسبب قلة الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاستخدام غير الفعال للطاقة الإنتاجية.
- غياب سياسة واضحة ومحددة للأهداف في التصدير.
- تطبيق غير منتظم لنظم الجودة ونقص في أنظمة القياس الإحصائية.
- نقص نظام معلومات شامل للإنتاج والأسواق.
- غياب قنوات توزيع خاصة بالتصدير.

2. <u>مشاكل متعلقة بالمحيط الاقتصادي:</u>

- قلة خبرة المصدرين في التعامل مع الأسواق الخارجية، وتأثير التحرير التجاري السلبي.
- نقص ثقافة التصدير وميل المتعاملين للاستيراد لتقليل المخاطر وزيادة الأرباح.
- غياب استراتيجية تصديرية واضحة تدعم التنافسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ضعف استخدام التكنولوجيا والإبداع في تطوير المنتجات وصعوبة تحقيق المواصفات الدولية.
- عدم توافق المنتجات مع معايير الجودة الدولية من حيث النوعية والنظافة.
- تدهور القدرة التنافسية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والتضخم وتدهور قيمة العملة[1]

تحليل الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

تشير إلى أن سياسات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات تُعد خيارًا استراتيجيًا لا مفر منه في سبيل تنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل تبعيته لعائدات المحروقات. تحليل هذه الفرضية يرتكز على تقييم مدى نجاعة هذه السياسات في تغيير البنية الريعية للاقتصاد الوطني، من خلال مقارنة مساهمة الصادرات

[1] بن يوب فاطمة، تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتوزيع الاقتصادي في الجزائر، جامعة 8ماي 1945، ص15-16.

النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، ومدى تطور القطاع التصديري غير النفطي خلال السنوات الأخيرة.

الفرضية الفرعية الأولى:

"تشهد الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات مستوى منخفضًا رغم تطبيق الدولة لمجموعة من السياسات والإجراءات الداعمة."

التحليل:

تعكس هذه الفرضية الفجوة بين السياسات النظرية والنتائج العملية. ورغم وجود برامج دعم وتشجيع، لا تزال مساهمة الصادرات غير النفطية محدودة، مما يُشير إلى وجود اختلالات في التطبيق، أو قصور في هيكلة السياسات ذاتها، أو تأثيرات سلبية من البيئة الاستثمارية والبيروقراطية.

الفرضية الفرعية الثانية:

"اعتمدت الدولة الجزائرية على عدة آليات لتحفيز التصدير خارج المحروقات، تمثلت في إصدار قوانين وتشريعات، وتوفير أطر تأمينية ومؤسسات داعمة.

التحليل:

تُقر هذه الفرضية بوجود بنية مؤسساتية وتنظيمية داعمة للتصدير، إلا أن فعاليتها الفعلية موضع تساؤل. فقد تكون تلك السياسات غير كافية من حيث المرونة أو غير متماشية مع متطلبات السوق العالمية، أو تفتقر إلى المتابعة والتقييم الدوري لأثرها.

الفرضية الفرعية الثالثة:

"لم تحقق السياسات والإجراءات المنتهجة النتائج المرجوة في رفع مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتقليص التبعية لقطاع المحروقات."

التحليل:

تُبرز هذه الفرضية ضعف النتائج المحققة على أرض الواقع، مما يشير إلى ضرورة مراجعة السياسات القائمة، وتحديد العراقيل البنيوية مثل ضعف البنية التحتية، تعقيد الإجراءات الإدارية، غياب ثقافة التصدير لدى المؤسسات الإنتاجية، وضعف التنافسية الدولية للمنتجات الجزائرية.

الاستنتاج العام:

رغم إقرار الدولة الجزائرية بأهمية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتبنيها لمجموعة من السياسات والإجراءات في هذا الاتجاه، إلا أن النتائج المحققة لا تزال دون المستوى المطلوب، الأمر الذي يُبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية شاملة، وسياسات أكثر تكاملاً وواقعية، تستند إلى رؤية استراتيجية واضحة، وإلى إشراك القطاع الخاص، وتحسين مناخ الأعمال ورفع القدرات التنافسية للمنتج الجزائري في الأسواق الخارجية.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال تناولنا لموضوع الصادرات غير النفطية في الجزائر(2000-2023)، نشير الى أن الصادرات غير النفطية تعد ركيزة أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد المفرط على النفط في الجزائر وبالرغم من الجهود المتعددة التي بذلتها الدولة لتطوير هذا القطاع، إلا أن التحديات العديدة التي تواجه المصدرين، سواء على المستوى الداخلي أو الاقتصادي، ما تزال تشكل عائقاً أمام تحقيق أداء تصديري قوي ومستدام، كما وتبرز أهمية وضع سياسات متكاملة وواضحة، وتعزيز البنية التحتية، ورفع كفاءة المؤسسات، بالإضافة إلى تبني الابتكار والتكنولوجيا الحديثة، لتجاوز هذه العراقيل، كما إن تنمية الصادرات غير النفطية ليست مجرد خيار اقتصادي فحسب، بل ضرورة استراتيجية لضمان استقرار الاقتصاد الوطني وتحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام في المستقبل، و تؤكد الدراسة أن تنويع الاقتصاد الوطني الجزائري عبر تعزيز الصادرات غير النفطية يُعد ضرورة حتمية، وهو ما تدعمه الفرضية الرئيسية التي تشير إلى ضعف فاعلية السياسات السابقة في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة، وبالرغم من اعتماد السلطات لعدة سياسات وإجراءات قانونية وتنظيمية تهدف إلى دعم التصدير غير النفطي، إلا أن الفرضيات الفرعية أظهرت وجود تدني مستمر في مستوى هذه الصادرات، مما يعكس عدم نجاح التدابير المتخذة حتى الآن، وبناء على هذا لا بد من إعادة النظر في هذه السياسات لتكون أكثر تكاملاً وفعالية، مع التركيز على زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي وتنويع القاعدة التصديرية، بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام يلبي متطلبات المجتمع ويقلص الاعتماد على قطاع المحروقات، كما وقد اسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

نتائج الدراسة:

تدني مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي:
أظهرت البيانات الإحصائية أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لا تزال تمثل نسبة ضعيفة من إجمالي الصادرات، رغم مرور عقود من تبني سياسات تهدف إلى تنويع القاعدة التصديرية.
ضعف فعالية السياسات والمؤسسات الداعمة للتصدير:
رغم وجود ترسانة قانونية ومؤسساتية، إلا أن غياب التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، والبيروقراطية الإدارية، قلل من فاعلية السياسات المعلنة.

تحديات متعلقة بالجودة والمعايير الدولية:

تُعاني المنتجات الجزائرية من ضعف التنافسية في الأسواق الخارجية نتيجة غياب الالتزام بمعايير الجودة، والتأخر في تبني التكنولوجيا الحديثة، وضعف ثقافة الابتكار لدى المؤسسات الوطنية.

قصور في البنية التحتية والخدمات اللوجستية:

يعدّ ضعف شبكات النقل، والموانئ، وآليات التوزيع والتخزين من أبرز العراقيل التي تواجه المصدرين، خاصة في المناطق الداخلية.

تحسن طفيف في قيمة الصادرات غير النفطية خلال السنوات الأخيرة:

تم تسجيل ارتفاع تدريجي في صادرات بعض القطاعات مثل الصناعات الغذائية والفلاحة، إلا أن هذا التحسن لا يزال غير كافٍ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المعلنة.

اتجاه نحو القطاعات البديلة كالفلاحة والصناعات التحويلية:

بيّنت الدراسة وجود توجه نسبي نحو قطاعات بديلة، إلا أن هذا التوجه لا يزال يفتقر إلى الدعم الكافي من حيث التمويل، التأطير، وتسهيل التصدير.

ضعف الاستثمار في البحث والتطوير:

تُعد محدودية الموارد المخصصة للبحث والابتكار، من أهم المعوقات التي تحول دون تطوير منتجات قابلة للتنافس في الأسواق العالمية.

الاقتراحات والتوصيات:

بلورة إستراتيجية وطنية متكاملة لتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات:

تتضمن رؤية واضحة، وأهداف قابلة للقياس، وآليات تنفيذ ومتابعة فعّالة، ترتكز على تحليل نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الجزائري.

تعزيز التنسيق بين الفاعلين الاقتصاديين:

من خلال ربط جهود الوزارات، الهيئات التصديرية، القطاع الخاص، ومراكز البحث، لضمان توحيد الجهود وتجنب التداخل والصراعات المؤسساتية.

دعم الابتكار والبحث العلمي:

تخصيص موارد مالية وتقنية لتشجيع البحث والتطوير في المؤسسات الإنتاجية، وربط الجامعات بسوق التصدير من خلال حاضنات ومراكز تطوير المنتجات.

تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي:

عبر منح تسهيلات ضريبية، وتحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الشراكات بين المستثمرين المحليين والأجانب في القطاعات القابلة للتصدير.

تسهيل الإجراءات الإدارية وتحسين بيئة التصدير:

إصلاح منظومة التصدير والتخليص الجمركي، والرقمنة الشاملة للإجراءات لتقليل الكلفة الزمنية والمادية على المصدرين.

تنويع الأسواق التصديرية:

تقليص الاعتماد على أسواق تقليدية والانفتاح على الأسواق الإفريقية والآسيوية، عبر اتفاقيات تجارية ثنائية أو متعددة الأطراف وتسهيل المعارض التجارية الدولية.

بناء هوية تجارية للمنتج الجزائري:

من خلال برامج ترويجية قوية على المستوى الإقليمي والدولي، وتحسين التغليف، العلامات التجارية، والالتزام بالمعايير الدولية.

آفاق الدراسة:

تمثّل هذه الدراسة منطلقًا لتحليل أعمق لمستقبل الصادرات غير النفطية في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية. ورغم الجهود المبذولة خلال الفترة 2000–2023، فإن المرحلة القادمة تفرض مقاربات جديدة قائمة على الابتكار، التحول الرقمي، والتكامل الإقليمي، ما يفتح المجال أمام دراسات لاحقة تستهدف تقييم أثر التكنولوجيا الحديثة (كالرقمنة والتجارة الإلكترونية) على تطوير الصادرات.

- سياسات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر: تقييم الواقع واستشراف الآفاق (2000–2023)
- دور الدولة الجزائرية في تنمية الصادرات غير النفطية: دراسة تحليلية للفترة 2000–2023
- الصادرات غير النفطية في الجزائر بين السياسات المعتمدة والتحديات الهيكلية (2000–2023)
- استراتيجية تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: بين الأهداف المعلنة والنتائج المحققة
- فعالية السياسات التصديرية في الجزائر خارج قطاع المحروقات: دراسة حالة 2000–2023
- مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل سياسة تشجيع الصادرات غير النفطية: تحليل تجريبي للفترة (2000–2023)
- التحديات والفرص في مسار تطوير الصادرات غير النفطية في الجزائر (2000–2023)
- من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع: دور الصادرات غير النفطية في الجزائر(2000–2023)

قائمة المراجع

قائمة المراجع

.المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. حازم محمد عبد الفتاح، التسويق الصناعي، الطبعة الاولى، الريادة للنشر والطباعة، دبي، 2020.
2. فؤاد بن غضبان، جغرافية الخدمات، 2022.
3. محمد مدحت عزمي الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، سنة 2002.
4. زكي رمزي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

ثانيًا: المقالات والمجلات العلمية

1. حملاوي، ابتسام. "تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية." مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 3، 2017.
2. وصاف سعيدي، "تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الباحث، عدد 1، جامعة ورقلة، 2002.
3. وليد بيبي وسمية صلعة، "حتمية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمحاسبة والإدارة، جامعة قسنطينة، العدد 5، 2019.

ثالثًا: البحوث الجامعية

1. بزيو عادل، عون عبد الرحمان، دور السياسة الضريبية في ترقية الصادرات خارج المحروقات، دراسة حالة الجزائر في الفترة 2019/2000، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2022/2021.
2. بن سلمة حفصة، أثر سياسات سعر الصرف على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2022/2021.

3. بن ساحة مصطفى، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2011/2010.

4. صادق فاطمة الزهراء، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 2021/1990، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2024/2023.
5. عطار مروى، مبروك هاجر، استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 1999–2021، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2024/2023.
6. قربي ناصر الدين، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014/2013.
7. مبروك هاجر وعطار مروى، استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالة: دراسة قياسية خلال الفترة 1999–2021، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت، 2024/2023.
8. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2011/2010.
9. مدوري عبد الرزاق، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2018.
10. وال بن شيخة، دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر للفترة 2000–2020، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2025/2024،

11. هواري وئام، دور تحرير التجارة الدولية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التوجهات الدولية – دراسة حالة 2020/2010، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2023/2022.

المراجع باللغة الاجنبية:

1. ALILI Katia et AMRI Amel, Étude des Exportations Hors Hydrocarbures en Algérie : cas de la wilaya de Bejaia, Mémoire de fin d'études pour l'obtention du diplôme de Master en Finance et Commerce International, Université A. Mira de Bejaia, Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Département des Sciences commerciales, encadré par TOUATI Karima, 1re promotion, juin 2013
2. International Trade Centre (ITC). (2020). Promoting SME competitiveness in developing countries: Export promotion and market access. Geneva: ITC. Retrieved from https://www.intracen.org
3. Lederman, D., Olarreaga, M., & Payton, L. (2010). Export promotion agencies: Do they work? Journal of Development Economics, 91(2), 257–265. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2009.09.003
4. Hausmann, R., Hwang, J., & Rodrik, D. (2007). What you export matters. Journal of Economic Growth, 12(1), 1–25. https://doi.org/10.1007/s10887-006-9009-4
5. Hesse, H. (2008). Export diversification and economic growth. Commission on Growth and Development Working Paper No. 21. The World Bank. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-

الملاحق

الملحق (01): بعض الاحصائيات المعتمدة من المصادر الرسمية

جدول (304)

الصادرات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة 2020-2022

القيمة : بالمليون دولار أمريكي

الدولة	2020			2021			2022		
	الصادرات الكلية TOTAL EXPORTS	الصادرات الزراعية AGRIC. EXPORTS	الصادرات الغذائية FOOD EXPORTS	الصادرات الكلية TOTAL EXPORTS	الصادرات الزراعية AGRIC. EXPORTS	الصادرات الغذائية FOOD EXPORTS	الصادرات الكلية TOTAL EXPORTS	الصادرات الزراعية AGRIC. EXPORTS	الصادرات الغذائية FOOD EXPORTS
الأردن	7051.0	1030.4	947.5	7954.4	2063.4	1025.5	12779.8	3817.8	
الإمارات	315942.7	13649.9	7961.9	335296.9	13626.8	8259.7	515621.2	18471.6	
البحرين	14167.3	881.3	495.8	11559.7	769.3	517.6	22252.2	1313.2	
تونس	15675.5	1676.3	939.7	13828.8	2088.1	1762.4	18545.4	2773.8	
الجزائر	35823.5	1299.8	410.6	22483.1	1404.6	477.6	66228.3	2796.4	
جزر القمر	49.6	21.9	21.9	19.8	13.0	12.8	69.0	40.8	
جيبوتي	193.8	115.3	115.3	211.0	102.0	101.8	630.3	429.8	
السعودية	251800.5	4587.1	3256.2	176507.5	4610.6	3133.7	411184.9	12156.2	
السودان	4192.7	1977.4	1785.2	4066.9	1819.8	1615.6	6059.1	2690.0	

TOTAL LIVESTOCK HEADS

1000 Head

إجمالي أعداد الثروة الحيوانية

(ألف رأس)

Country	2022	2021	2020	الدولة
Jordan	4448.47	3981.42	4520.83	الأردن
United Arab Emirates	5477.55	5079.48	4996.20	الإمارات
Bahrain	97.00	93.59	94.51	البحرين
Tunisia	8180.19	8209.50	8325.29	تونس
Algeria	38510.80	38338.51	37989.13	الجزائر
Comoros	198.15	197.39	197.22	جزر القمر

أعداد الحيوانات : الأبقار

(ألف رأس)

الدولة	2020			2021			
	محلي	أجنبي	جملة	محلي	أجنبي	جملة	
الأردن			77.27			78.48	
الإمارات			98.88			104.65	
البحرين			7.82			7.50	
تونس			613.04			630.41	
الجزائر			1740.18			1734.48	

جدول رقم (186)

الواردات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة 2020-2022

القيمة : بالمليون دولار أمريكي

الدولة	2020			2021			2022		
	الواردات الكلية TOTAL IMPORTS	الواردات الزراعية AGRIC. IMPORTS	الواردات الغذائية FOOD IMPORTS	الواردات الكلية TOTAL IMPORTS	الواردات الزراعية AGRIC. IMPORTS	الواردات الغذائية FOOD IMPORTS	الواردات الكلية TOTAL IMPORTS	الواردات الزراعية AGRIC. IMPORTS	الواردات الغذائية FOOD IMPORTS
الأردن	17029.7	4132.8	1482.6	21542.4	4660.1	4108.3	27413.6	5883.4	5349.0
الإمارات	246961.1	17374.2	14742.8	347529.0	19111.7	16321.1	262926.8	20685.5	16671.3
البحرين	15459.4	1847.9	1620.2	18675.9	1792.1	1597.4	11945.7	1076.4	963.4
تونس	18412.1	3070.6	2175.3	21812.0	3375.4	2374.5	25930.5	4252.5	3161.2
الجزائر	34665.4	8462.3	7601.1	37215.4	9893.1	9145.8	38326.1	10164.5	9379.1
جزر القمر	268.2	119.9	112.0	442.9	124.1	113.7	378.7	165.8	112.3
جيبوتي	5431.7	1478.9	1074.0	6673.5	2120.2	1653.2	7684.4	2569.5	1880.1
السعودية	131328.6	20911.9	19100.4	152334.0	22369.4	20571.3	153008.0	19185.2	17358.2
السودان	8491.2	2312.3	2117.5	8087.7	2607.7	2332.1	4971.7	2010.6	1880.4

جدول (543)

Imports الواردات من الآلات الزراعية

DOLLARS NUMBER (NO.) : 1000 UNIT القيمة : مليون دولار أمريكي الكمية : ألف وحدة

NTRY	2018		2019		2020		2021		الدولة
	الكمية No.	قيمة V.	الكمية No.	قيمة V.	الكمية No.	قيمة V.	الكمية No.	قيمة V.	
dan	802.46	12.25	466.02	7.11	1.38	9.84	1.42	10.11	الأردن
b Emirates	281.00	27.21	212.78	20.60	1.62	10.75	2.24	14.88	الإمارات
rain	9.00	0.89	5.25	0.52	0.04	0.32	0.54	4.18	البحرين
isia	56.00	6.54	53.85	6.29	109.76	12.82	138.44	16.17	تونس
eria	127.00	12.40	655.77	64.03	391.63	38.24	275.92	26.94	الجزائر